

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

## الجلسة العامة 29

الأربعاء، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دبا (غامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## البند 89 من جدول الأعمال

## تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة

الذرية (A/78/304)

مشروع قرار (A/78/L.7)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن السيد رافائيل

ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى عرض

تقرير الوكالة.

السيد غروسي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أخطب الجمعية العامة لكي أعرض تقرير الوكالة الدولية

للطاقة الذرية (انظر A/78/304) لعام 2022 ولإطلاع الجمعية على

آخر المستجدات بشأن عمل الوكالة.

قبل 70 عاما تقريبا، وقف الرئيس دوايت د. أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة في هذا المكان وألقى خطابه الشهير "تسخير الذرة من أجل السلام" (انظر A/PV.470)، الذي حدد مسار كيفية استخدامنا للذرة من أجل الخير لا من أجل الشر، وزرع بذور الفكرة التي نمت لتصبح ما يعرف اليوم بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. واليوم أصبح الاقتراح القائل بأننا ينبغي أن نستخدم الذرة من أجل السلام أكثر أهمية من أي وقت مضى، والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الوسيلة التي نجعل بها ذلك حقيقة واقعة. وفي كل يوم، وفي كل قارة، تدعم الوكالة الدول في التغلب على تحديات مثل المرض والفقر والجوع والتلوث وتغير المناخ من خلال اغتنام الفرص لتحسين نظم الرعاية الصحية والزراعة والطاقة من خلال قوة العلوم والتكنولوجيا النووية.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية معروفة بأنها الجهة الرقابية على الأسلحة النووية في العالم، ونحن نأخذ هذا الدور على محمل الجد الشديد. ولكن يجدر بنا أن نتذكر أن معظم دولنا الأعضاء تنضم إلى الوكالة لأنها تريد تحسين حياة شعوبها وسبل عيشها من خلال التطبيق السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. وهذه الاستخدامات متعددة ومتنوعة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



البرامج. ولكن ماذا عن تلك البلدان التي سيرتفع فيها استهلاك الكهرباء بشكل أسرع خلال العقود القادمة؟

في أفريقيا، من المتوقع أن تنمو قدرة الكهرباء خمسة أضعاف بحلول عام 2050، وفي أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن تتضاعف. إنهم ينظرون إلى الطاقة النووية أيضا. ومن بين البلدان الـ 30 أو نحو ذلك التي تنظر حاليا في إدخال الطاقة النووية أو تشرع في ذلك، يوجد أكثر من نصفها في العالم النامي، ومعظمها في أفريقيا.

وقد كَتَفَت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها في تلك البلدان، حيث قدمت النهج القائم على مراحل لإنشاء برنامج نووي، وقامت بنشر معايير السلامة والإرشادات الأمنية، ورسم المسار إلى الحياد الكربوني من خلال مبادرتنا لتسخير الطاقة النووية من أجل عالم خال من الانبعاثات (Atoms4NetZero) التي أطلقناها في عام 2022. ونحرص أيضا على أن يكون للطاقة النووية مقعد على طاولة المناقشات الحاسمة، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وسوف تحتاج القدرة النووية إلى أكثر من الضعف حتى يمكن تحقيق الأهداف المناخية. وستحتاج أيضا إلى أن تصبح أكثر ابتكارا. وفي عام 2022، أطلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مبادرة التنسيق والتوحيد القياسي في المجال النووي. وهي تجمع كل أصحاب المصلحة في محاولة لتيسير الاستخدام الآمن والمحكم التوقيت للمفاعلات المتقدمة، بما في ذلك المفاعلات النمطية الصغيرة. ويمكن بناء هذه المفاعلات في مصانع بعيدة عن وجهتها النهائية، وتسمح نمطيتها بالاستثمارات التدريجية عند الحاجة إلى مزيد من القدرات. وهذا يجعل الطاقة النووية ذات أهمية خاصة ويمكن أن تكون ميسورة التكلفة للمجتمعات التي تتطلع إلى تشغيل شبكات كهرباء أصغر حجما ومتنامية. إن إمكانات المفاعلات النمطية الصغيرة كجزء من مزيج الطاقة في البلدان النامية واضحة، وقد لجأ العديد منها إلى الوكالة للحصول على التوجيه والدعم.

وينعكس الاهتمام المتزايد بالطاقة النووية في جميع أنحاء العالم في توقعات الوكالة. وفي توقعاتها الجديدة للقدرة النووية العالمية

لدرجة أنها يمكن أن تساعد البلدان بشكل مباشر في تحقيق أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة، وتدعم بشكل غير مباشر تحقيق كل هدف منها.

وأود أن أبدأ بتناول التحدي الوحيد الذي ينقطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة ويؤثر على كل شخص على هذا الكوكب - ألا وهو تغير المناخ. أريد أن أبدأ من هناك لأننا نجد أنفسنا في منعطف حرج في تاريخ الطاقة ومناخنا. وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية التفكير على المدى الطويل والتصرف بشكل حاسم، بناءً على الحقائق والعلم. ومن الواضح أن الطاقة النووية يجب أن تكون جزءا من المعادلة إن أردنا تحقيق أهدافنا المناخية وبناء مستقبل مستدام يمكن للبشرية أن تزدهر فيه. وكما يشهد أحدث تقييم للأمم المتحدة، فإننا لسنا على المسار الصحيح. وحتى بعد إنفاق تريليونات الدولارات على التحول الأخضر على مدى السنوات الـ 20 الماضية، لا تزال الهيدروكربونات توفر أكثر من 80 في المائة من الطاقة في العالم. وفي تلك السنوات الـ 20، انخفضت حصة الطاقة النووية من إنتاج الكهرباء العالمي بنحو النصف. واليوم، تسهم تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة 5 في المائة من إمدادات الطاقة العالمية. وإذا كان لهذا أن يزداد بشكل مستدام، فإن مصادر الطاقة المتجددة هذه ستحتاج إلى قاعدة طاقة ثابتة منخفضة الكربون.

ومن الممكن إزالة الكربون من شبكة صناعية كبيرة. وقد أثبت لنا عدد من البلدان ذلك. وبيّنت لنا أيضاً أن الطاقة النووية تؤدي دورا حاسما كقاعدة ثابتة للطاقة المنخفضة الكربون التي يُبنى عليها نجاحها.

واليوم، يوفر ما يزيد على 400 مفاعل للطاقة النووية يعمل في أكثر من 30 بلدا أكثر من 10 في المائة من إمدادات الكهرباء في العالم وأكثر من ربع الإمدادات الإجمالية من الكهرباء المنخفضة الكربون. وبدون الطاقة النووية، ستكون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي أعلى بكثير.

وهناك أكثر من 50 مفاعلا قيد الإنشاء حاليا. ويقوم العديد من البلدان التي تُنفَّذ بالفعل بـ برامج للطاقة النووية بتوسيع نطاق هذه

الكثير بالفعل. وفيما يتعلق بالطاقة النووية، تأتي السلامة والأمن في المقام الأول.

في عام 2022، أجرت الوكالة تسع بعثات شخصية حيوية إلى أوكرانيا، ثلاثاً منها قمت برئاستها، وسهّلت تسليم معدات السلامة والأمن الحيوية. وتوّجت تلك الجهود بالاتفاق الذي من شأنه أن يؤدي إلى وجود مستمر للوكالة في جميع محطات الطاقة النووية في أوكرانيا، مما يكفل استمرار الدعم والمساعدة.

واستجابة للنزاع المسلح، قمتُ بصياغة المبادئ الأساسية الخمسة للسلامة والأمن النوويين في النزاعات المسلحة وعرضها على مجلس الأمن (انظر S/PV.9334). خلاصة القول هي أن محطات الطاقة النووية لا ينبغي أن تصبح جزءاً من مسرح الحرب، ولا ينبغي مهاجمتها أو عسكرتها.

وفي الوقت نفسه، فإن الركائز السبع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين تُوضّح بشكل قاطع المجالات الحاسمة للسلامة والأمن النوويين، حتى لا يسيء أحد فهمها، سواء كانوا مقاتلين في الميدان في أوكرانيا أو قراءاً للتحديثات المتكررة التي تُصدرها الوكالة بشأن الوضع في المنشآت النووية الأوكرانية، ولا سيما في محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

وفي عام 2022، بعد وقت قصير من بدء النزاع، وضعنا خطة تقنية مفصلة لتقديم مساعدة شاملة، عند الاقتضاء، في أربعة مجالات حاسمة، هي المساعدة التقنية الشخصية، وتسليم المعدات، والمساعدة عن بعد، والمساعدة في الانتشار السريع. وهذا العام، يستمر وجودنا المستمر في أوكرانيا، وكذلك تحديثاتنا.

وكانت الوكالة سباقة في استعراض الجوانب المتعلقة بالسلامة في مياه النظام المتقدم لمعالجة السوائل المخزنة في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية في أعقاب الحادث الذي وقع في عام 2011. وفي عام 2022، وضعت فرقة عمل النظام المتقدم لمعالجة السوائل الأساس للتخلص من تلك المياه المعالجة ليتم بشفاافية وبما يتماشى مع معايير السلامة الدولية. وستكون الوكالة موجودة هناك طوال فترة

لتوليد الكهرباء، زادت الوكالة توقعاتها للحالات المرتفعة إلى 873 جيجاوات بحلول عام 2050. وسيطلب تحقيق هذا النمو مجالاً أفضل للاستثمار يأخذ في الاعتبار الفوائد الكاملة للطاقة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُيسّر الوكالة فهم التمويل النووي والآثار الاقتصادية الكلية للاستثمارات النووية.

وبغض النظر عن أي مزيج للطاقة الذي ستستفيد منهفرادى البلدان بشكل أفضل، فإن جميع البلدان ستستفيد عندما يتم الاستثمار في الطاقة النووية. وأحث صناع القرار في عالمنا - سواء من أصحاب المصلحة في مصارف التنمية أو غيرها من آليات تمويل التحول الأخضر - على النهوض بالطاقة النووية وبنيتها التحتية على حقيقتها، باعتبارها مصادر مؤكدة وآمنة وواسعة النطاق وطويلة الأجل للطاقة المنخفضة الكربون.

وبخلاف الوقود الأحفوري الذي تقتل نفاياته 8 ملايين شخص سنوياً، فإن الطاقة النووية مسؤولة عن جميع نفاياتها وتُخزّن بعناية. وتُقدّم المستودعات العميقة تحت الأرض حلاً طويلاً الأجل لتغير قوانين اللعبة. وفي عام 2022، واصلت الوكالة العمل مع الدول الأعضاء في مختلف مراحل دورة الوقود، بما في ذلك في مجالات إدارة النفايات وإيقاف التشغيل، وعقد المؤتمرات، ونشر تقارير الحالة، والقيام ببعثات استعراض الأقران.

وبالإضافة إلى دورها في إزالة الكربون من شبكات الكهرباء، ستكون الطاقة النووية أساسية لإزالة الكربون من القطاعات الأخرى أيضاً لأنها قادرة على إنتاج حرارة مستدامة للمنازل والصناعة وإنتاج كميات كبيرة من الهيدروجين. وهي قادرة أيضاً على توفير مياه الشرب عن طريق تحلية المياه.

إن الطاقة النووية قوة للخير، والسلامة والأمن النوويان لهما أهمية قصوى. وهذا هو السبب في أنني وأفرقتي من خبراء السلامة والأمن عبرنا الخطوط الأمامية للحرب في أوكرانيا لتأسيس وجود خبراء مستمر في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. لقد عملنا بلا كلل لمحاولة منع وقوع حادث نووي يجلب المزيد من المعاناة لأولئك الذين يتحملون

وأدعو الدول الأربع المتبقية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي لم تبرم اتفاقات ضمانات شاملة إلى إدخالها حيز النفاذ دون تأخير، وأشجع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأكرر أيضاً دعوتي إلى الدول التي أبرمت بروتوكولات للكميات الصغيرة استناداً إلى النص الموحد القديم أن تعتمد إلى تعديل تلك البروتوكولات أو إلغائها. فبروتوكول الكميات الصغيرة بنصه الموحد القديم أصبح غير ملائم لنظامنا الحالي للضمانات. وفي غضون ذلك، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - من خارج حدودها، بالطبع. واستمرار البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - كما يعلم الجميع - يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ويؤسف له بشدة.

ويمكن للعلوم والتكنولوجيا النووية أن تفعل أكثر بكثير من مجرد إنتاج طاقة منخفضة الكربون. وإذ أبدأ ولايتي الثانية كمدير عام للوكالة، فإنني أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على توسيع نطاق الأثر الإيجابي الذي يمكننا إحداثه. والمبادرات التي أطلقتها خلال السنوات الأربع الماضية هي الوسائل التي ستساعدنا على تحقيق ذلك الهدف. ففي شباط/فبراير 2022، أطلقت مبادرة "أشعة الأمل" على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، بدعم من الرئيس السنغالي مكي سال، الذي كان رئيساً للاتحاد الأفريقي في ذلك الوقت، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس غيبريسوس. وبدءا بسبع دول أفريقية، تعمل مبادرة أشعة الأمل على زيادة الوصول إلى خدمات الطب الإشعاعي بأسعار معقولة وعادلة وفعالة ومستدامة ضمن نظام شامل لمكافحة السرطان. وفي العام الماضي، قدّمتُ تقريراً إلى الجمعية العامة (انظر A/77/308/Add.1) عن إطلاق مبادرتين هامتين أخريين - هما العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (زودياك)، لمساعدة البلدان على التأهب بشكل أفضل لتفشي الأمراض الحيوانية المصدر مثل مرض فيروس كورونا، ومبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي للمساعدة في الحد من التلوث البلاستيكي، لا سيما في محيطاتنا. ويسرني أن أقول إن تلك المبادرات وجدت دعماً كاملاً

التفريغ ورسده وتقييمه، بما في ذلك عن طريق أخذ عينات مستقلة، لضمان الشفافية الكاملة والموضوعية العلمية.

وتعتبر معايير السلامة التي وضعتها الوكالة نقاطاً مرجعية دولية لحماية الناس والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع المؤين. وفي غضون ذلك، تؤدي توجيهاتنا المتعلقة بالأمن النووي دوراً مماثلاً في مساعدة المجتمع الدولي على منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين.

وتقوم أفرقتنا المعنية بالضمانات بتفتيش كميات متزايدة من المواد النووية وأعداد متزايدة من المرافق، مطمئنة المجتمع الدولي إلى استخداماتها السلمية، مع الحفاظ على الحزم والموضوعية والحرص. وفي عام 2022، كان هناك أكثر من 230 000 كمية كبيرة من المواد النووية الخاضعة للضمانات، وأجرت الوكالة أكثر من 14 000 يوم من أنشطة التحقق الميدانية.

وقد تأثرت أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلق بالتزامات جمهورية إيران الإسلامية المتصلة ببرنامجها النووي والناشئة عن خطة العمل الشاملة المشتركة تأثراً خطيراً بقرار إيران في شباط/فبراير 2021 وقف تنفيذ تلك الالتزامات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

وإزداد الوضع تعقيداً في حزيران/يونيه 2022 بسبب قرار إزالة جميع معدات الوكالة التي سبق تركيبها في إيران للمراقبة والرصد فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. وفيما يتعلق باتفاق الضمانات المبرم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال يتعين على إيران حل بعض مسائل الوكالة المتعلقة بآثار اليورانيوم من صنع الإنسان التي تم تحديدها في ثلاثة مواقع غير معلنة في البلد. وما لم توضح إيران تلك المسائل، وإلى أن توضحها، لن تتمكن الوكالة من تقديم تأكيدات بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي، وإن كنا لا نزال على استعداد للعمل مع إيران بروح من التعاون وبدون تأخير لحل تلك المسائل.

ويبلغ عدد الدول التي لديها اتفاقات ضمانات سارية المفعول الآن 190 دولة، ودخلت 141 منها بروتوكولات إضافية حيز النفاذ.

موظفينا الفنيين أكثر من 43 في المائة، بعد أن كانت النسبة الإجمالية 28 في المائة عندما بدأت عملي في منصب المدير العام قبل أربع سنوات. وإني على يقين من أن سياساتنا وإجراءاتنا قد وضعتنا بشكل مباشر على طريق تحقيق التزامي بالمساواة بين الجنسين بحلول عام 2025. ولكن لا يكفي مجرد تحسين التوازن بين الجنسين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الذي لا يزال فيه المجال النووي بأكمله متخلفا. وبرنامج زمالة ماري سكودوفسكا - كوري التابع للوكالة ينمو عاما بعد عام منذ إنطلاقه في 2020. وبحلول نهاية عام 2022، حصل ما يقرب من 400 طالب على منحة دراسية لدراسة موضوع يتعلق بالطاقة النووية على مستوى درجة الماجستير. وفي ذلك العام أطلقنا برنامج ليز مايتتر كمتابعة طبيعية للزمالة. وهو يتيح فرصا للتطوير المهني للنساء في الجزء الأول والأوسط من حياتهن المهنية في الميدان النووي، وأهيب بمن باستطاعتهم دعم تلك المبادرات الهامة الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في قطاع بالغ الأهمية.

ويجب على العالم الذي تُقرّح التوترات الجيوسياسية أن يغتنم بكل قدر من الطاقة كل فرصة للتصدي لتحدياتنا المشتركة معا. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تجعل ذلك ممكنا، سواء في مزرعة للكسافا، أو مختبر بحري، أو مركز لعلاج السرطان، أو محطة للطاقة النووية في منطقة حرب. وأعبر للجمعية العامة عن التزامي بأن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التصدي للتحديات حيثما يمكنها أن تُحدث فرقا. وبالشراكة مع الجمعية، سنبنّي عالما أفضل لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/78/L.7.

**السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، ويسرني أن أفعل ذلك باسم الأرجنتين التي ترأس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من 2023 إلى 2024، وهي المرة الرابعة التي يتشرف فيها بلدي بهذه

وهي تقدم إسهامات هامة. وبحلول نهاية عام 2022، كانت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء قد عينت منسقين وطنيين ومختبرات لمبادرة زودياك. ووصلت الدورات التدريبية إلى مشاركين في 95 بلدا، بينما وصلت معدات حيوية إلى الكثير من المختبرات الوطنية. وفي الوقت نفسه، تدعم مبادرة مكافحة التلوث البلاستيكي البلدان التي تفكر في إنشاء مصانع تجريبية لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية وتلك التي تسعى إلى مراقبة اللدائن الدقيقة البحرية باستخدام التتبع النظائري.

لقد تفاقمت الأزمات الصحية والمناخية التي نواجهها بسبب أزمة الغذاء. وعانى أكثر من 780 مليون شخص من الجوع في عام 2022، بزيادة تقارب 20 في المائة منذ عام 2019. وعموماً، كانت الأغذية والزراعة مرة أخرى بين مجالات الاهتمام الرئيسية للدول الأعضاء المشاركة في برنامجنا للتعاون التقني. فالتكاثر الطفري باستخدام التشعيع يُمكن العلماء من تطوير أنواع جديدة من المحاصيل أكثر صلابة وأكثر قدرة على تحمل المناخات القاسية وتحتاج إلى كميات أقل من المياه ومقادير أقل من مبيدات الآفات. وفي عام 2022، أرسلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية البذور إلى محطة الفضاء الدولية لإجراء البحوث. ويقوم علماءنا هنا على الأرض بدراساتها لاستخلاص دروس قيمة محتملة حول استجابة البذور للإشعاع الطبيعي والظروف الصعبة. وفي الوقت نفسه، تساعد الهيدرولوجيا النظائرية المزارعين على تحسين إدارة تربتهم. ومن أمريكا اللاتينية إلى منطقة الساحل الأفريقي، وبالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تساعد الوكالة الدول الأعضاء على تعزيز قدرتها على القيام بذلك العمل الهام. وساعدنا المجتمعات المحلية أيضاً في استخدام تقنية تعقيم الحشرات للحد من أعداد الآفات المدمرة مثل ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط. وكل هذه النهج تساعد على دعم الأمن الغذائي. وقد أرسى عملنا في عام 2022 وما قبله الأساس لمبادرة تسخير الذرة من أجل الغذاء، وهي المبادرة العالمية التي أطلقتها الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة في روما قبل بضعة أيام.

وفي كل ما نقوم به، من الضروري ضمان قدرة الجميع على الاستفادة الكاملة والمساهمة الكاملة. وقد بلغت نسبة النساء بين

وأخيراً، يكرر مشروع القرار تأكيد دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القوي للوكالة والأنشطة الموكلة إليها، ويرحب بالقرار GC(67)/RES/1 بشأن الموافقة على تعيين السيد رافائيل ماريانو غروسي مديراً عاماً للفترة من 3 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2027. وعقب مشاورات أجريت في فيينا في 24 تشرين الأول/أكتوبر، تمت الموافقة بالإجماع على إحالة مشروع القرار إلى الجمعية العامة. ونود أن نشكر جميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم.

ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.7 دون تصويت، لتؤكد بذلك الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للوكالة ولنطاق عملها الواسع.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

**السيدة سامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك والنرويج وموناكو وسان مارينو.

سيكون من دواعي سرورنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/78/L.7، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/78/304) الذي يبرز دور الوكالة الذي لا غنى عنه على النحو المبين في ولايتها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". ونهني المدير العام للوكالة رافائيل غروسي على إعادة تعيينه ونؤكد من جديد دعمنا القوي لعمل الوكالة التقني والمستقل والمحايد.

إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا واستيلاءها غير القانوني على محطة زابوريجيا الأوكرانية للطاقة النووية تُشكّل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها. وقد أدت هذه الحرب إلى مخاطر متعددة تؤثر على السلامة والأمن النوويين واستمرار تنفيذ

المسؤولية الهامة، بعد أن تولى رئاسته آخر مرة في عامي 1991 و 1992.

وهذا مثال على التزام الأرجنتين بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار.

وللأرجنتين برنامج نووي له تاريخ ممتد من الاستخدامات السلمية حصراً، مع أكثر من سبعة عقود من التنمية. وقد ولّدت قدرات واسعة وموارد علمية وتكنولوجية وصناعية. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام رافائيل غروسي لصالح تعزيز الطاقة والتكنولوجيا النووية من أجل السلام والصحة والرخاء في العالم في ظل تحديات خطيرة من حيث المناخ والغذاء والأمن الدولي.

ونرحب أيضاً بتعيين رافائيل غروسي مؤخرًا مديراً عاماً للوكالة لولاية جديدة، حتى كانون الأول/ديسمبر 2027، مما يدل بوضوح على دعم المجتمع الدولي للوكالة وقيادته لها.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم مستمد من مطلب عملاً بالنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاق عام 1957 الذي ينظم العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة. وهو الوسيلة التي تقر بها الجمعية العامة عمل الوكالة وتُقيّمه. ومشروع قرار هذا العام استكمال وقائعي لقرار العام الماضي 77/9؛ وعلى هذا النحو، يحيط علماً بالقرارات والمقررات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية السابعة والستين.

علاوة على ذلك، نود أن نذكر أن بعض الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحظت أن بعض قرارات الدورة السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة قد اتخذت بالتصويت. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي للوكالة لعام 2022 (انظر A/78/304)، أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن لديها تحفظاً، على النحو الوارد في التعميم الإعلامي للوكالة INFCIRC/1102.



النووي المتصاعد. هناك حاجة إلى تحركات ملموسة ومستدامة لخفض التصعيد النووي من أجل استعادة الثقة. ويجب على إيران أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون مزيد من التأخير لحل جميع مسائل الضمانات المتعلقة، وفقاً لالتزاماتها الملزمة قانوناً بموجب اتفاق الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم الانتشار. وندين بشدة قيام إيران بإلغاء تعيين مفتشي الوكالة المتمرسين. ويحث الاتحاد الأوروبي إيران على التراجع عن تلك التدابير الأحادية المؤسفة، التي تؤثر بطريقة مباشرة وشديدة على قدرة الوكالة على القيام بفعالية بأنشطة التحقق في إيران، بما في ذلك رصد خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بخطة العمل الشاملة المشتركة ويدعو جميع الدول إلى دعم تنفيذ القرار 2231 (2015). ويثني الاتحاد الأوروبي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تقدمه من معلومات مستكملة بانتظام عن أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها فيما يتعلق بالالتزامات الإيرانية النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وبشأن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران. ونحث إيران بقوة على الرجوع عن جميع الأنشطة التي لا تتسق مع خطة العمل والعودة دون تأخير إلى تنفيذ الخطة تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك جميع تدابير الشفافية. ونحث إيران أيضاً على العودة إلى تنفيذ البروتوكول الإضافي والسعي إلى التصديق عليه. ويدعو الاتحاد الأوروبي إيران إلى العمل مع الوكالة بجدية وبطريقة مستدامة من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر في آذار/مارس.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في مناقشات مجدية مع جميع الأطراف المعنية لبناء أساس للسلم والأمن المستدامين واتخاذ خطوات ترمي إلى السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ونُصِر على أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة

الضمانات في أوكرانيا. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بأول قرار للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أوكرانيا (GC(67)/RES/16)، الذي اتخذ في فيينا في 28 أيلول/سبتمبر. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدم دعماً مالياً كبيراً لبعثات الدعم والمساعدة التي تضطلع بها الوكالة في محطات الطاقة النووية في أوكرانيا. ونشدد على أهمية الركائز السبع التي لا غنى عنها التي حددها المدير العام للوكالة للسلامة والأمن النوويين، والمبادئ الخمسة المحددة لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية والتي يجب احترامها. ومع ذلك، لا يوجد سوى حل واحد مستدام: يجب على روسيا أن تسحب على وجه السرعة جميع قواتها المسلحة ومعداتها العسكرية والأفراد الآخرين من محطة زابوريجيا للطاقة النووية وأن تحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً داخل حدودها المعترف بها دولياً.

ويعد الاتحاد الأوروبي التأكيد على تأييده الثابت للتنفيذ التام والكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث، ويواصل الدعوة إلى إضفاء طابع العالمية عليها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً تأييده الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، على نحو ما اتفق عليه خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995.

إن نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي من عناصر نظام عدم الانتشار النووي، وهو يؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة. ونُشدّد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حالات عدم الامتثال، ونشجع على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لإيجاد حلول سلمية لأزمات الانتشار التي تمثل تهديداً للسلم الدولي والسلم والأمن الإقليميين.

وكأولوية أمنية رئيسية، سيواصل الاتحاد الأوروبي الاستثمار دبلوماسياً وسياسياً لضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي. وقد ازداد خطر حدوث أزمة انتشار نووي في المنطقة نتيجة لمسار إيران

مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونرحب أيضاً بالتزام الوكالة القوي بالمساواة بين الجنسين، بغية تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والمشاريع. ويفخر الاتحاد الأوروبي بكونه أكبر مانح لبرنامج زمالة ماري سكلودوفسكا - كوري التابع للوكالة، والذي يساعد على زيادة عدد النساء العاملات في المجال النووي.

**السيدة ليم (سنغافورة) (تكلت بالإنكليزية):** إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية شريك هام وثابت للمجتمع الدولي. وسنغافورة، بوصفها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عام 2022 إلى عام 2024، تؤكد من جديد دعمها الكامل لولاية الوكالة وعملها، ويسرها أن تواصل تقديم مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (A/78/L.7) هذا العام. ويبرز التقرير السنوي للوكالة (انظر A/78/304) الإنجازات الرئيسية التي حققتها الوكالة في المجالات الأساسية للتحقق النووي، والسلامة والأمن النوويين، والتعاون التقني وبناء القدرات. مع ذلك، ولكي تواصل الوكالة الاضطلاع بولايتها بفعالية، تقع على عاتق كل بلد مسؤولية العمل معها عن كثب وبشكل استباقي، وأود أن أوضح ثلاث نقاط رئيسية في هذا الصدد.

أولاً، تؤدّي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مركزياً في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار، بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من وفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية. وتحث سنغافورة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بكل منها والبروتوكول الإضافي. وتدعو أيضاً الدول المتبقية غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تدخل بعد اتفاقات الضمانات الشاملة حيز النفاذ إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتلك الجهود الزامية إلى بناء الثقة المتبادلة أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الدولية للطاقة الذرية، وأن تدخل البروتوكول الإضافي حيز النفاذ، ونحثها على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولن يكون لها أبداً مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية، بموجب معاهدة عدم الانتشار أو أي مركز خاص آخر.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز نظام ضمانات الوكالة وما زال يرى أن اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، تُشكّل معيار التحقق الحالي بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتدعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها من دون تأخير.

ويولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية قصوى للسلامة النووية. ونُشدّد على أن أعلى معايير السلامة النووية التي يمكن تحقيقها بشكل معقول ينبغي تنفيذها وتحسينها باستمرار. ونُشجّع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز ثقافة قوية للسلامة النووية، وسنواصل تقديم المساعدة لذلك في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال صك الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي في مجال السلامة النووية، بميزانية قدرها 300 مليون يورو. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي المقبل المعني بالأمن النووي في أيار/مايو 2024، بغية تعزيز الأمن النووي العالمي. والاتحاد الأوروبي، بوصفه أحد أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسلم بالدور المركزي للوكالة في تيسير التعاون الدولي ومساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها على مكافحة تهديدات ومخاطر الأمن النووي. ونُشجّع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية للسلامة والأمن النوويين والتقيّد بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها. ولأن المنشآت النووية المدنية ليست مصممة للانخراط في حالات النزاع المسلح، فمن المهم تحديد التحديات عند تطبيق معايير السلامة والإرشادات الأمنية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد التزامهم الطويل الأمد ببرنامج الوكالة للتعاون التقني. ونؤيد أنشطة الوكالة في



وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وسنغافورة، بوصفها شريكا نشطا في التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستواصل دعم الوكالة في ضمان فعالية برنامج التعاون التقني، بما في ذلك عن طريق تجديد برنامج التدريب القطري الثالث المشترك بين سنغافورة والوكالة، ومن خلال الترتيبات العملية المشتركة بين الوكالة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2019.

وفي الختام، تعرب سنغافورة عن تقديرها العميق للمدير العام غروسي وموظفيه على ما أبدوه من مهنية وموضوعية وكفاءة فنية متواصلة في أداء واجباتهم في العام الماضي. ونقدر أيضا المشاركة النشطة لمكتب الاتصال التابع للوكالة في نيويورك ومدير مكتب الاتصال في نيويورك، السفارة فيفيان أوكيكي. وسنغافورة مستعدة للعمل مع جميع الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان أن تظل الوكالة قادرة تماما على الاضطلاع بولايتها.

**السيدة نارفايز أوكيدا (شيلي)** (تكلمت بالإسبانية): ترحب شيلي بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304). ونشكر المدير العام رافائيل ماريانو غروسي والأمانة العامة وجميع مسؤولي الوكالة على العمل الشاق الذي اضطلعوا به خلال تلك الفترة. وأود أيضا أن أوثق بممثلي الأرجنتين على عرضها مشروع قرار هذا العام (A/78/L.7)، الذي نشارك في تقديمه، وأن أهنئها على انتخاب بلدها رئيسا لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونغتتم هذه الفرصة أيضا لنؤكد من جديد أن شيلي كانت وستظل مؤيدا قويا لنزع السلاح العام والكامل وتؤيد إجراء مناقشة متعددة الأطراف واسعة النطاق وشفافة وديمقراطية. ونؤيد بقوة نظم نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عدم انتشار الأسلحة النووية، ونلتزم بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، لأن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل مسؤولية الإسهام في توطيد نظام دولي قائم على التعاون ويحكمه القانون الدولي.

ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ باستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة، ونسلم

ثانيا، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية معايير عالمية صارمة للسلامة والأمن النوويين وتدعم بنشاط الدول الأعضاء في تنفيذ تلك المعايير. وسنغافورة ملتزمة بالحفاظ على أطرها التنظيمية الوطنية للأمان الإشعاعي وتعزيزها، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة النفايات، والتأهب لحالات الطوارئ، ومكافحة التعرض. وقد استقبلت سنغافورة أول بعثة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التابعة للوكالة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ونتطلع إلى مواصلة التعاون بموجب برنامجنا الإطاري القطري للفترة 2021-2025.

ومع استمرار تقدم البحوث والتكنولوجيات العلمية النووية، نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة لتحديث وثائقها التوجيهية لمواكبة التكنولوجيات الناشئة. وذلك يعطي الدول الأعضاء دعما هاما في تسخير فوائد الطاقة النووية بطريقة مأمونة وأمنة ومستدامة. ورحبنا أيضا بالافتتاح الرسمي لمركز الوكالة للتدريب والبيان العملي في مجال الأمن النووي في زايبيرسدورف الشهر الماضي. ونحن واثقون من أن المركز سيقدم إسهامات قيمة في تعزيز التدريب على الأمن النووي والتصدي للإرهاب النووي العالمي. وفي الوقت نفسه، لا تزال سنغافورة تشعر بقلق عميق لأن الحرب المستمرة في أوكرانيا تُعرض سلامة وأمن أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا للخطر وتُضاعف خطر وقوع حادث نووي تترتب عليه عواقب كارثية. ونعرب عن تقديرنا لتقييم الوكالة المستقل والمحايد للوضع على أرض الواقع، ونكرر التأكيد على أهمية التمسك بالركائز السبع للوكالة بشأن السلامة والأمن النوويين التي حددها المدير العام رافائيل غروسي في عام 2022، والمبادئ الخمسة المحددة التي طرحها المدير العام في إحاطته إلى مجلس الأمن في 30 أيار/مايو من هذا العام (انظر S/PV.9334).

ثالثا، تُشكّل جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون التقني وبناء القدرات إسهاما أساسيا في مساعدة الدول الأعضاء النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تحقيق أهدافها الإنمائية. وتؤيد سنغافورة الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية

وفي مجال التعاون التقني الإقليمي، يتسم العمل المضطلع به بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار اتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أركال) بأهمية حيوية. ونود أن نشير إلى أن شيلي تتأثر حالياً الهيئات التمثيلية وهيئات التنسيق التقني التابعة للرابطة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى شبكة بحوث عوامل الإجهاد البحرية الساحلية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تغطي أخذ عينات من اللدائن الدقيقة وتحليلها لضمان جمع بيانات قابلة للمقارنة، ومن ثم إنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن كمية اللدائن الدقيقة في البيئات البحرية والساحلية. ومن المبادرات الأخرى التي نود أن نسلط الضوء عليها مبادرة تحسين الحماية من الإشعاع في الأشعة التداخلية للأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تهدف إلى تعزيز ثقافة السلامة في طب الأشعة للأطفال وإستراتيجيات تحسينه، بما في ذلك تحديد واستخدام المستويات المرجعية المناسبة. وقد أُطلقت المبادرة بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية.

ونحن نعزّز بالإشارة إلى أن شيلي لديها سياسة خارجية نسوية تُقوّم على أنها جهد لإرساء المبادئ التوجيهية للمساواة وعدم التمييز في العمل الدولي لشيلي. وفي هذا الصدد، نُقدّر إسهامات المرأة التي تُعتبر أساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، فضلاً عن الأنشطة المرتبطة بعمل الوكالة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نذكر الأثر الإيجابي لبرنامج زمالة ماري سكودوفسكا - كوري وبرنامج ليز مايتنر. وفي الوقت نفسه، ارتأينا أنه من المهم للوكالة أن تواصل فرعها الإقليمي للمرأة في المجال النووي، الذي يسعى إلى دعم مشاركة النساء على قدم المساواة في العلوم والتكنولوجيا النووية. وفي أيلول/سبتمبر، شهدنا إصدار دليل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع النووي في المنطقة بعنوان "سوموس بوتينسيا"، أو "نحن قوة". وأود أيضاً أن أشدد على أن بلدنا، بالاشتراك مع السلفادور وإسبانيا، يشترك في رئاسة فرع مجموعة أصدقاء المرأة في المجال النووي في فيينا. ونلاحظ الحاجة إلى إحصاءات مُستكملة مُصنّفة حسب نوع الجنس والمنطقة عن أنشطة الوكالة، ولا سيما في مجال التعاون التقني. ونقع على

بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه الطاقة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مثل الأهداف المتعلقة بالصحة والزراعة والمياه والغذاء، في جملة أمور. ونقر بالعمل المهني والتقني والمستقل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الهام الذي تؤديه في الضمانات والسلامة والأمن والتعاون الفني وتعزيز وتيسير البحث والتطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرية للأغراض السلمية. ونُقدّر المشاريع الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل مبادرة أشعة الأمل في مجال رعاية مرضى السرطان وبرنامج العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في ذلك المجال.

ونود أن ننوه بشكل خاص بمبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وهو مشروع نهتم به كثيراً في شيلي في تنفيذنا لسياستنا الخارجية الفيروزية، التي تعطي الأولوية للمبادرات التي تركز على التصدي لأزمة المناخ العالمية والتخفيف من حدتها وعلى جداول أعمال حماية المحيطات وإدارتها.

وتعلق شيلي أهمية كبيرة على التعاون التقني الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، يحدد التقرير السنوي لعام 2022 مجموعة من الأنشطة التي استضافتها شيلي أو شارك فيها ممثلو بلدي. ونرحب بوجود برنامج مرن للتعاون التقني داخل الوكالة يستجيب بسرعة للاحتياجات العاجلة للدول الأعضاء من خلال المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية. ويشمل نطاق المشاريع الوطنية في شيلي تنمية مجالات مثل الزراعة، وتلوث المحيطات، وتطبيقات العلوم النووية، وتعزيز الهياكل الأساسية للأمن التكنولوجي. ونحن ممتنون أيضاً للعمل التعاوني للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الوكالات الوطنية المتخصصة مثل اللجنة الشيلية للطاقة النووية. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للدعم الذي تلقيناه في إدارة المصادر المشعة المختومة المهجورة وبعثة تقييم تشغيل وصيانة مفاعلات البحوث التي ساعدت بلدي على تحسين الجاهزية التشغيلية والموثوقية لمفاعل البحوث RECH-1.

وفي مجال السلامة النووية، تُقدّر ماليزيا مساعدة الوكالة للدول الأعضاء في بناء وتعزيز قدراتها، بما في ذلك في مجال أمان النفايات. إن السلامة والأمن النوويين الفعالين أمران حاسمان في ضمان الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والطاقة النووية. وتؤدي الوكالة دوراً أساسياً في دعم تنفيذ المعايير الدولية للسلامة والأمن النوويين ومواصلة تحسينها.

وفي الختام، تؤيد ماليزيا مشروع القرار A/78/L.7، الذي يؤكد من جديد الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية، ويسرها أن تكون أحد مقدميه.

**السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** نرحب بمناقشة اليوم بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/78/304)، وأود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي للمدير العام للوكالة، السيد رافائيل ماريانو غروسي، على عرضه لتقرير الوكالة لعام 2022، وعلى تقديم معلومات مستكملة قيمة لأنشطة الوكالة في 2023.

وتكتسي المعلومات المستكملة عن أنشطة الوكالة أهمية خاصة في أعقاب فشل مؤتمر الاستعراض السابقين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي حين نلاحظ أن آخر مرة توافقت فيها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار كانت في عام 2010، وتضمنت الاتفاق على إجراءات محددة تهدف إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الاجتماعات اللاحقة، بما في ذلك اللجنة التحضيرية الأخيرة، التي عقدت في آب/أغسطس، أثارت عددا من المسائل ذات الصلة بعمل الوكالة.

وتشمل تلك المسائل أهمية تنفيذ الضمانات وأثر النزاعات عليها، فضلا عن الحق غير القابل للتصرف وغير المشروط في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى أن تواصل الوكالة اتخاذ خطوات إيجابية لتعزيز إسهام التكنولوجيا النووية في التنمية.

عانت الوكالة أيضا مسؤولية مواصلة العمل لتحقيق التكافؤ في حلقات النقاش والدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تجمع بين المهنيين العلميين في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ونشاطات الوكالة قلقها بشأن البنية التحتية النووية لأوكرانيا ونضم صوتنا إلى النداءات التي تحت الأطراف على الامتناع عن القيام بعمل عسكري يمكن أن يعرض سلامة المرافق للخطر. وتدرك شيلي أهمية العمل التقني الذي تضطلع به الوكالة في ذلك المجال وتدعو إلى ضمان استمرار وجود موظفيها في المواقع النووية على الأراضي الأوكرانية. ونسلط الضوء أيضا على أهمية الركائز الأساسية السبع للسلامة والتكنولوجيا والأمن النووي، والمبادئ الخمسة الرامية إلى حماية منشآت زابوريجا.

**السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، تود ماليزيا أن تسجل تقديرها لعمل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تقريره الشامل لعام 2022 (انظر A/78/304) والمعلومات الإضافية التي تسلط الضوء على التطورات الرئيسية المتعلقة بالوكالة في عام 2023. وتشيد ماليزيا بمبادرات الوكالة المتعددة الأوجه على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك القرارات التي اتخذت في المؤتمر العام السابع والستين للوكالة في أيلول/سبتمبر. ونقر بإسهامات الوكالة التي لا غنى عنها في تعزيز الاستخدامات المأمونة والأمنة والسلمية للتكنولوجيا النووية، وكذلك دورها بوصفها السلطة المختصة الوحيدة في التحقق من امتثال الدول للالتزامات الضمانات. وتقر ماليزيا بالدعم القيم الذي تقدمه الوكالة في مختلف الميادين، بما في ذلك الطب والأغذية والزراعة، من خلال برامج مختلفة مثل العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، والتكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي ومبادرات أشعة الأمل، ومؤخرا، مبادرة تسخير الذرة من أجل الغذاء. وقد يسّرت إلى حد كبير استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن نبالغ في أهمية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة والرامية إلى دعم جهود الدول الأعضاء من العالم النامي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وما فتئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني أولوية بالنسبة لجنوب أفريقيا، ونرحب بالهدف الذي حدده المدير العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الوكالة بحلول عام 2025. ونلاحظ أنه بحلول نهاية عام 2022، بلغت النسبة المئوية للنساء في الفئة الفنية والفئات العليا 41,3 في المائة - وهي أعلى نسبة حتى الآن - وبلغت نسبة النساء في مناصب الإدارة العليا 44,1 في المائة. وتؤيد جنوب أفريقيا جهود الوكالة في هذا الصدد، وبرنامج ماري سكودوفسكا - كوري للزمالات، الذي استفاد منه عدد من العالمات في جنوب أفريقيا، هو مبادرة ممتازة تسهم في الجهود العالمية لتنوع العلوم النووية. ويسرنا أيضاً أن تقرير عام 2022 يُبين أنه بالتعاون مع السفارة أوكيكي ومكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأمم المتحدة في نيويورك، استضافت جنوب أفريقيا أحداثاً جانبية، بالاشتراك مع زمبابوي وناميبيا، على هامش الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2022، تتعلق بالدعم الذي تقدمه الوكالة لمبادرات التنمية المستدامة ومن خلال برنامج الزمالات. وأظهرت تلك الفعاليات الجانبية الدعم الذي تقدمه الوكالة في القارة الأفريقية فيما يتعلق بالصلة بين تمكين المرأة والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والتنمية.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن نعترف بعمل الوكالة اليوم، لا من حيث ولايتها لتعزيز التحقق النووي وعدم الانتشار فحسب، ولكن أيضاً في جهودها لمواجهة المسائل المتعلقة بالصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ولذلك، فإننا نُقدّر دور الوكالة في هذا الصدد ونتطلع إلى استمرار إسهامها القيم في النهوض بالاستخدامات السلمية والتنمية والمساواة بين الجنسين في مجال الطاقة النووية.

**السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):** أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل ماريانو غروسي على إحاطته الإعلامية، وتهنئته بحرارة على إعادة تعيينه لقيادة تلك

وتكرر جنوب أفريقيا التأكيد على دعمها القوي لعمل الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث أن ذلك يسهم في التنمية من خلال العلم والتكنولوجيا، وبرنامجها للتعاون التقني الذي عرض المدير العام بعض تفاصيله في وقت سابق. ونلاحظ العدد المتزايد من الدول الأعضاء التي تطلب الدعم من الوكالة في ذلك المجال الهام الذي يساعدها في تلبية احتياجاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويسهم في تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة. ولا تزال جنوب أفريقيا أيضاً تستفيد من الدعم الذي تقدمه الوكالة.

إن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع جوانب الحياة أمر حيوي للتقدم والتنمية. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتعزيز مشاركتها وبرامجها مع الوكالة، ونفخر بأن مختبرات إيثمبا - وهو مرفق البحوث الرائد في أفريقيا للعلوم القائمة على المُسرّعات ويضم أكبر مرفق للمسرّعات في نصف الكرة الجنوبي - هو مركز متعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتُفخر جنوب أفريقيا أيضاً باستضافة حلقة العمل المشتركة لمنتدى العمل الدولي المعني بالإشراف التنظيمي على المواقع القديمة وفريق التنسيق المعني بمواقع اليورانيوم القديمة بشأن التحديات التي تواجه الإصلاح والإشراف التنظيمي على المواقع القديمة في أفريقيا، التي عقدت في سنتوريون في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

إن تطبيقات الطاقة النووية، ولا سيما توليد الكهرباء نووياً، سمة رئيسية في خطة جنوب أفريقيا ومدتها 20 عاماً لتوليد الكهرباء. ولذلك نرحب بمساعدة الوكالة للدول الأعضاء في تطبيق معايير السلامة الدولية لتعزيز سلامة محطات الطاقة النووية. ونرحب أيضاً بإجراء الوكالة استعراضاتها التقنية لسلامة المشاريع الجديدة والمحطات العاملة، مما يساعد الدول الأعضاء على تعزيز مقومات السلامة النووية في المجالات التي يحتمل أن تحتاج إلى تحسين من أجل الوفاء بمعايير السلامة التي وضعتها الوكالة، مثل محطة كويبرغ للطاقة النووية في جنوب أفريقيا، التي أجريت مراجعتها بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وأيار/مايو 2022.

عن برنامجها الشامل للدعم الفني والمساعدة، الذي كانت له أهمية حاسمة. وسيكون انسحاب الأفراد العسكريين غير المأذون لهم من المحطة وعودتها إلى سيطرة السلطات الأوكرانية أمراً حاسماً لضمان السلامة النووية في المنطقة. وتحت كوستاريكا على الاعتراف بضعف المفاعلات النووية كأهداف عسكرية وتكريس مبدأ إنشاء مناطق منزوعة السلاح حول جميع محطات الطاقة النووية.

ثانياً، تضطلع الوكالة بدور حيوي في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي التعاون التقني. وفي هذا الصدد، تُشدّد على دور برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يدعم العديد من البلدان، بما فيها كوستاريكا، في تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، ويسهم بذلك إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل الصحة والزراعة وحماية البيئة. وعلاوة على ذلك، أتاح تعاون الوكالة للدول الأعضاء الاستفادة من منافع التكنولوجيا النووية في مجالات مثل الطب والأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية. وتحت كوستاريكا على مواصلة دعم وتعزيز تلك الممارسات بغية تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة.

ثالثاً، المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست استثناء في هذا الصدد. ونرحب ببرامج تمكين المرأة في المسائل النووية وبجهود الوكالة المستمرة لإدماج المنظور الجنساني في القطاع النووي. ونود أن نبرز برنامج زمالة ماري سكلودوفسكا - كوري، الذي يشجع النساء على ممارسة مهن في الميادين ذات الصلة بالمجال النووي، ويقدم منحاً دراسية للحصول على درجة الماجستير وفرص تدريب تُيسّر لها الوكالة. وعلى نفس المنوال، يوفر برنامج ليز مايتنر للنساء إمكانية تعزيز مهاراتهن التقنية والقيادية في المجال النووي من خلال تعيينات مهنية تستمر عدة أسابيع. ومن الأمثلة الناجحة الأخرى الفرع الإقليمي للمرأة في المجال النووي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي كان داعية أساسياً لمشاركة المرأة على قدم المساواة في العلوم والتكنولوجيا النووية. ويمثل إصدار دليل سوموس بوتنسيا خطوة مهمة نحو إدماج منظور

الهيئة الهامة، ما يؤكد دعم الدول الأعضاء الواسع لقيادته ورؤيته في التصدي للتحديات العالمية الملحة مع الإسهام في السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية المستدامة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بعمل أساسي يشمل جميع أهداف الأمم المتحدة، وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب بشأنها.

أولاً، إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية شريك حيوي في تعزيز الأمن النووي، لا سيما في العام الماضي. والعمل الذي قامت به لتعزيز سلامة وأمن المرافق والمواد النووية للأغراض السلمية في جميع الظروف، بما في ذلك النزاعات المسلحة، جدير بالملاحظة بشكل خاص. ولهذا السبب، قدمت كوستاريكا، بالاشتراك مع سنغافورة وفنلندا وكندا، قراراً في الدورة السابقة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يتناول الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية في أوكرانيا. ويؤكد القرار مجدداً دعم المؤتمر العام لجهود الوكالة الرامية إلى ضمان الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا أثناء النزاع المسلح هناك. وتُشدّد على أهمية الركائز السبع التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين التي حددها المدير العام، والمبادئ الخمسة لحماية محطة الطاقة النووية الأوكرانية في زابوريجيا، التي عرضها بالتفصيل في مجلس الأمن (انظر S/PV.9334). إن الوضع في أوكرانيا بالغ الهشاشة وصعب، لا سيما بسبب الخطر الهائل الناجم عن وجود مفاعلات نووية في منطقة حرب، وهو وضع غير مسبوق.

وتصبح مواطن الضعف التي تواجهها محطات الطاقة النووية بالفعل، بما في ذلك نقص الطاقة الخارجية والهجمات الإلكترونية والأخطاء البشرية والتقنية، أكثر حدة في حالات النزاع، مع وجود خطر إضافي يتمثل في توجيه ضربة عسكرية مباشرة نتيجة لهجوم متعمد أو من تبادل لإطلاق النار. وانصهار أي من مفاعلات أوكرانيا الخمسة عشر، لا سيما المفاعلات الستة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، في حالة حدوثه، سيكون كارثة إشعاعية للمنطقة مع عواقب إنسانية عالمية محتملة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي. ونؤيد استمرار وجود الوكالة في زابوريجيا والمرافق النووية الأوكرانية الأخرى، فضلاً



يعول عليها في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، بفضل تعاوننا مع الوكالة والدول الأعضاء الشريكة. وكانت المؤسسات المغربية المسؤولة عن تنفيذ إستراتيجيتنا الوطنية أول المؤسسات في أفريقيا التي تميزت بتسميتها مراكز متعاونة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في مجالات إدارة الموارد المائية وحماية البيئة والتطبيقات الصناعية، فضلا عن بناء القدرات في مجال الأمن النووي. وفي المنطقة، نظم المغرب سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل المخصصة لتبادل المعارف مع أكثر من 40 دولة شقيقة في أفريقيا، وفي إطار تعاوننا الثلاثي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نواصل تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية بطريقة مأمونة وأمنة ومستدامة في مجالات الطب النووي، والفيزياء الطبية والتغذية والمياه والزراعة والصناعة والبيئة والطاقة، وكذلك الأمان والأمن والضمانات النووية.

وتحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يظل المغرب ملتزما التزاما راسخا بمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتضامن الأفريقي وبمواصلة دعم الجهود المتعددة الأطراف، بغية تعزيز المبادرات التي تجسد شعارنا الجماعي، "الذرة من أجل السلام والتنمية". وتحقيقا لهذه الغاية، وفي إطار دعمه المتواصل لمبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، التي اعتمدت تحت الرئاسة المغربية للمؤتمر العام الرابع والسنتين، بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2024، سينظم المغرب المؤتمر الأول للمختبرات الأفريقية العاملة في إطار مبادرة زودياك. وسيمكّن المؤتمر المختبرات المشاركة من تنسيق جهودها من خلال خلق أوجه تآزر تعزز قدرة الدول الأفريقية الأعضاء على الصمود، لا سيما في التعامل مع الأوبئة والأمراض الحيوانية المصدر مثل مرض فيروس كورونا وزيكا والإيبولا.

وإذ يشدد المغرب على ضرورة تعزيز أوجه التآزر والدينامية والتكامل بين جميع الفاعلين في مكافحة السرطان، لا سيما في أفريقيا، فإنه يجدد دعمه الكامل لمبادرة "أشعة الأمل"، التي تهدف إلى توفير

جنساني في القطاع النووي في المنطقة. وتلك المبادرات ضرورية لتعزيز المشاركة المتساوية والهادفة للمرأة في ميدان كان يهيمن عليه الرجال تاريخيا. ومن خلال التشجيع على مشاركة المرأة في القطاع النووي، فإننا لا نعزز المساواة فحسب، بل ندكي أيضا روح الابتكار والتميز.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية حليف لكوستاريكا والمجتمع الدولي في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكوستاريكا ملتزمة بمواصلة العمل عن كثب لتحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد قادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** ترحب المملكة المغربية بتقديم التقرير السنوي السابع والسنتين (انظر A/78/304) للوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل مديرها العام، السيد رافائيل ماريانو غروسي، وبعرضه الشامل والمفصل لأحدث أنشطة الوكالة وجهودها الجديرة بالثناء هذا العام. ونرحب بإعادة تعيين السيد غروسي في منصب المدير العام للوكالة حتى 2 كانون الأول/ديسمبر 2027 ونؤكد له دعمنا الكامل والتزامنا البناء بإجراء مختلف أنشطة الوكالة خلال فترة ولايته الثانية. ويؤكد بلدي مجددا دعمه الكامل والمستمر للدور الأساسي للوكالة في تقديم المساعدة وتعزيز التنمية والاستخدام العملي للطاقة الذرية للأغراض السلمية، بهدف كفالة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والحفاظ على الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي.

ويشكر المغرب أيضا القائمة بالسياغة، الأرجنتين، على عرضها مشروع القرار A/78/L.7، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، بعد مناقشة اليوم، سيكون مرة أخرى اعترافا بمدى أهمية وإلحاح أن نحافظ جميعا على النظام الدولي للأمان والأمن النوويين، مع ضمان حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

لقد وضع المغرب إستراتيجية وطنية واضحة ومتعددة الأبعاد ومنظمة تهدف إلى تعزيز الاستخدام المأمون والمستدام والأمن للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وللقيام بذلك، اتخذنا سلسلة من الإجراءات الملموسة التي تهدف أساسا إلى إنشاء بنية تحتية



الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، ففي العالم الذي نجد أنفسنا فيه الآن، عالم يوجد فيه ما يقرب من 13 000 رأس حربي نووي، نواجه عددا من السيناريوهات التي زادت إلى حد كبير من خطر وقوع كارثة نووية وشيكة، وهو ما يزيد من أهمية أن تؤكد البلدان مجددا التزامها بالعمل من أجل نزع السلاح التام والكامل بوصفه الكفالة الوحيدة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملها ووجودها المستمر في محطة زابوريجيا النووية وغيرها من المواقع النووية في أوكرانيا بهدف منع وقوع كارثة ذات أبعاد كثيرة جدا. والجهود الجماعية حيوية إذا أردنا أن نواصل تعزيز الاستخدامات السلمية الخالصة للعلم والتكنولوجيا وحماية الأجيال المقبلة من الفناء بالأسلحة النووية.

وتدرك غواتيمالا المنافع التي تجلبها التكنولوجيات النووية للعالم وأنها أساسية لتنمية الناس ورفاههم عندما تستخدم للأغراض السلمية. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أنها تشكل تهديدا خطيرا للبشر، لا سيما عندما تُستخدم كرادع - أي كسلاح للدمار الشامل بدلا من أن تكون أداة لتنمية مجتمعاتنا. ولذلك، يجب أن نواصل دائما الدعوة إلى استخدامها استخداما صحيحا. ويدرك وفد بلدي أن الطاقة والتكنولوجيا النوويتين يجب أن تُستخدمَا استخداما رشيدا يضعهما في خدمة تقدم شعوبنا، وهي مسألة ذات أهمية حيوية لجميع الدول. وينبغي ألا يعرقل الأمن النووي أو يحد أو يعوق الحق غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، وهو حق يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ولهذا السبب، تود غواتيمالا أن تبرز أهمية التعاون المتبادل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان النامية، وكذلك في المشاريع الإقليمية التي يتم من خلالها إثراء الطرفين عن طريق الإسهام المتبادل وتلقي المعارف التقنية والخبرات والموارد ذات الأثر الإيجابي والمباشر على السكان. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نرى أهمية الوكالة بوصفها هيئة مستقلة وتقنية ومهنية تقي بالتزاماتها بطريقة محايدة، لا سيما في تطبيق ضماناتها والتحقق منها، وهي دعامة أساسية لنظام عدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، تؤكد غواتيمالا مجددا دعمها وتود أن

الرعاية لمرضى السرطان للجميع والتخفيف من نقص العلاج الإشعاعي في البلدان النامية. ولقد ساهم المغرب بنشاط في مختلف المناقشات حول أهمية التطبيقات النووية في مكافحة السرطان من خلال استضافة فريق رفيع المستوى بشأن دور التكنولوجيا النووية في مكافحة سرطان عنق الرحم وسرطان الرحم في أفريقيا.

وتؤكد المملكة المغربية مجددا التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعيد التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة - عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إننا ملتزمون التزاما تاما بالإسهام في تحقيق رؤية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية والاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي تحت مظلة الوكالة، بغية تحسين سبل توسيع نطاق الحصول على الطاقة النووية والتمكين من نقل التكنولوجيا والمعرفة للأغراض السلمية.

وفي الختام، يؤمن بلدي إيماننا راسخا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بخبرتها التقنية وآليات الضمانات، ستواصل العمل بلا كلل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين في الميدان النووي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا جميعا مدعوون إلى توخي الالتزام بعمل الوكالة والمساعي الحميدة لمديرها العام والثقة فيهما ودعمهما.

**السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير رافائيل ماريانو غروسي على عرضه التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304) وأن أهنئه على إعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة للفترة من 2023 إلى 2027. وأشكر أيضاً وفد الأرجنتين، بصفته رئيسا لمجلس المحافظين، على عرضه مشروع القرار A/78/L.7 بشأن التقرير، الذي تنتشر غواتيمالا، كما في السنوات السابقة، بأن تكون من مقدميه.

يقر بلدي بالحق السيادي في استغلال الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية حصرا، على النحو المنصوص عليه في المادة

استخدام الطاقة النووية لتوسيع وتحسين التغطية الصحية وإنتاج الأغذية وتوزيعها، وكذلك منع الآثار السلبية لتغير المناخ والحد منها بأكبر قدر ممكن من الفعالية، وإيلاء اهتمام أكبر للكوارث الطبيعية، وكلها ضرورية، في جملة أمور، لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

وتؤكد غواتيمالا مجددا التزامها بمراعاة معايير نزع السلاح واحترامها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتسلم بالدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية، وتكنولوجيا الأسلحة من خلال نظام الضمانات. وتغتنم غواتيمالا هذه الفرصة لتشجع جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك.

وأخيرا، نعيد التأكيد على دعمنا والتزامنا للسفير غروسي وبعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى تتمكن من مواصلة العمل البناء من أجل عالم لا تثير فيه كلمة "نووية" الخوف أو عدم الثقة، بل تكون مرادفا للاستخدامات للأغراض السلمية التي تنفع شعوبنا.

**السيدة بونيروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلت بالإسبانية):**  
تشكر المكسيك المدير العام رافائيل غروسي على عرضه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304). وبالإضافة إلى العمل المعتاد للوكالة، تود المكسيك أن تعرب عن تقديرها بشكل خاص لعمل المدير العام في أوكرانيا وإيران وفوكوشيميا. ونعرب أيضا عن تقديرنا للفريق المهني القوي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أخذ المنظور الجنساني في الاعتبار وما فتئ يضيف عددا متزايدا من النساء إلى صفوفه.

يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات ربما كانت تبدو مستبعدة في يوم من الأيام. ويتطلب الوضع الراهن في أوكرانيا، وتحديدًا في محطة زابوريجيا للطاقة النووية أن تتوخى الوكالة الدولية للطاقة الذرية نهجا عمليا قابلا للتكيف. ولذلك، تعرب المكسيك عن تأييدها للركائز السبع التي حددتها الوكالة لكفالة الأمان والأمن النوويين في سياق نزاع مسلح، والتي تشمل الأمان المادي للمرافق النووية، والأداء الوظيفي

تواصل العمل مع الوكالة في سياق مبادرة بناء القدرات الخاصة بالنظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية والسلطات الحكومية والإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات (مبادرة كومباس) لتطبيق نظام الضمانات النووية، التي أحرز بلدنا من خلالها تقدما كبيرا في تعزيز نظامه للمراقبة والمساءلة فيما يتعلق بالمواد النووية؛ ولهذا السبب يمكننا اليوم أن نتكلم عن مزايا الطاقة النووية. ومن خلال تلك المبادرة، تمكنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مساعدة الدول على بناء القدرات اللازمة فيما يتعلق بالضمانات، وتوفير موارد قيمة لسكانها في مجالات مثل الصحة والزراعة والغذاء وحماية البيئة وحتى حفظ المياه. وقد تلقى خبراؤنا في غواتيمالا تدريبًا متخصصًا، حضوريا وعبر الإنترنت، بشأن إرشادات الخبراء في مجال مراقبة المواد النووية والمساءلة، وتحديدًا فيما يتعلق بالمعدات والبرمجيات لأفرقة الضمانات والرصد. وكان ذلك الدعم بالغ الأهمية في تحسين فعالية وكفاءة تطبيقنا لنظام الضمانات، متشيا مع المتطلبات المحددة في اتفاق الضمانات وبروتوكولاته.

وأود أن أشدد على أن التكنولوجيا النووية في غواتيمالا تستخدم أساسا في الإشعاع في الميدان الطبي وترتبط ارتباطا مباشرا بتوفير الخدمات الصحية الرئيسية لشعب غواتيمالا، وكفالة حصوله على الخدمات المناسبة بأمان، وهي إحدى أولويات بلدي. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز المبادرات الأخرى التي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل العمل المهم الذي تقوم به الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال تطبيقات مثل أشعة الأمل؛ والعمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، وهو مشروع شامل لمكافحة الأمراض الحيوانية؛ ومبادرات التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي ومبادرة تسخير الذرة من أجل الغذاء، وتوضح الأخيرة الحلول التنافسية التي يمكن أن توفرها الطاقة النووية في مكافحة الجوع وسوء التغذية، مما يخلق فرصا للوكالة لنقل أفضل الممارسات والمعارف إلى الدول الأعضاء من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها المجتمعات اليوم. ولذلك، يعيد وفد بلدي التأكيد على أنه من الضروري أن تواصل البلدان العمل مع الوكالة لكفالة

مواصلة دعمه سياسياً ومالياً حتى يتمكن من العمل على نحو مستدام. وستواصل المكسيك دعمها القوي لولاية الوكالة وعملها، فضلاً عن مسؤوليتها الرئيسية عن التحقق بموجب اتفاقات الضمانات، وهو أمر أساسي في السياق الدولي الحالي غير المستقر. ونشدد على أن الضمانات التزامات دولية تلتزم بها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنه لا مجال للتسييس عندما يتعلق الأمر بها. وما زلنا نثق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورها الحيوي بوصفها ضامناً للأجهزة التقنية للمعاهدة.

وأود أن أختتم ببيانٍ بالتأكيد على أن جهودنا لكفالة تخصيص الطاقة النووية للاستخدامات السلمية لا معنى لها إلا في ضوء فهمنا للعواقب الإنسانية الكارثية المحتملة للأسلحة النووية. ولذلك، هذا هو أساس عملنا، ويجب ألا نغفل عنه.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر المدير العام رافائيل ماريانو غروسي على عرضه للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304). وإننا نقر ونقدر جهود الوكالة والسيد غروسي في النهوض باستخدام الطاقة النووية السلمية من أجل التنمية المستدامة والاقتصادات القادرة على الصمود. ويقدم التقرير استعراضاً شاملاً للأنشطة المهمة التي تضطلع بها الوكالة، بما في ذلك تطوير ونقل التكنولوجيات النووية للتطبيقات السلمية، وتعزيز الأمان والأمن النوويين، وتعزيز جهود التحقق النووي وعدم الانتشار على نطاق عالمي.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا في عام 2022، حافظت الوكالة على التزامها بالوفاء بولايتها. ونشيد بصفة خاصة باستجابة الوكالة السريعة لطلبات الدول الأعضاء للمساعدة في التغلب على عواقب حالات الطوارئ الطبية الإقليمية والعالمية والكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية.

وتؤيد باكستان بقوة المساعدة المستمرة التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات الإنمائية من خلال الاستخدام المأمون والأمن والمستدام للعلوم

لنظم الأمان والأمن، وظروف عمل الموظفين، وسلاسل الإمداد، وقنوات الاتصال، ورصد الإشعاع وتدابير الاستجابة لحالات الطوارئ، والعنصر الحاسم المتمثل في ضمان إمدادات آمنة للطاقة خارج الموقع من شبكة الكهرباء.

وبغض النظر عن الحالة في أوكرانيا، تعتقد المكسيك أن الأمان النووية أولوية يجب تحديثها لتعكس الحالات الجديدة وأوجه التقدم التكنولوجي. ونشيد بعمل الوكالة بشأن معايير الأمان والمبادئ التوجيهية للأمن النووي، فضلاً عن التزامها بدعم تعزيز الهياكل القانونية والحكومية النووية الوطنية. ونشيد بها على جهودها للحفاظ على الأمن النووي والإشعاعي وأمن النقل والنفايات وتعزيزه، فضلاً عن التأهب لحالات الطوارئ وقدرات الاستجابة، بأعلى معايير الأمن النووي من أجل صحة الإنسان والبيئة.

وكما يبين التقرير بوضوح، فإن التطبيقات النووية والاستخدامات السلمية للذرة قد عززت قدرة الدول على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بتعزيز التكنولوجيات المتعلقة بالصحة والتغذية والزراعة وإدارة الموارد المائية والبيئة والطاقة والصناعة. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، نعتبر تنفيذ مبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي في البيئة البحرية، ومبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر لرصد الأمراض الحيوانية المصدر والوقاية منها أمراً بالغ الأهمية. وأفاد برنامج أشعة الأمل المكسيك أيضاً في تعزيز بنيتنا التحتية للأمان من الإشعاع ومن خلال التبرع بمسرعات خطية لعلاج الأورام. وبفضل التعاون الناجح لأكثر من عقد من الزمان بين وزارة الزراعة والتنمية الريفية في بلدنا والوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة، أصبح أحد المرفق المكسيكية مخصص للقضاء على ذبابة فاكهة البحر المتوسط من خلال تقنية تعقيم الحشرات مركزاً للتميز. وقد أثمرت هذه الجهود بالنسبة للزراعة التصديرية المكسيكية وفي حماية صحة الإنسان من خلال مكافحة فيروسات الشيكونغونيا وحمى الضنك وزيكا.

ونأمل أن يظل برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية مصدراً للدعم المستمر والفعال للدول، ونحث الأعضاء على

للاطاقة المنخفضة الكربون. وتتفق باكستان مع الرأي القائل بأن الطاقة النووية مصدر للطاقة ميسور التكلفة وموثوق به وصديق للبيئة. ولدينا خبرة واسعة في تشغيل برنامج للطاقة النووية يتسم بالسلامة والأمان وخاضع تماما للضمانات. ونقوم حاليا بتشغيل ست محطات للطاقة النووية بقدرة إجمالية تبلغ 3 530 ميغاواط، ونهدف إلى زيادة حصة الطاقة النووية في مزيج الطاقة الوطني لدينا. وفي ذلك الصدد، بدأنا في بناء محطة أخرى للطاقة النووية، هي وحدة تشاشما 5، ب قدرة تبلغ 1 200 ميغاواط. ونشدد على أن التعاون والحوار الدوليين يكتسبان أهمية محورية في تهيئة بيئة مواتية لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للطاقة النووية، وأن إزالة الحواجز من أجل كفالة الوصول المنصف وغير التمييزي إلى التعاون النووي المدني أمر ذو أهمية بالغة. ونتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي لجميع الدول أن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تستخدم ضمانات الوكالة لخدمة أهداف سياسية متحيزة. ولن يظل نظام الوكالة للتحقق ذا مصداقية إلا إذا تم تطبيقه على أساس غير تمييزي على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للوكالة.

وتُولي باكستان أولوية عليا للسلامة والأمن النوويين بوصفهما مسؤولية وطنية. ونحن طرف في العديد من الصكوك الدولية الرائدة المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، وقد أنشأنا إطارا قويا للسلامة والأمن النوويين يمثل لأعلى المعايير العالمية ويتم تنفيذه بصرامة. وهيئة الرقابة النووية الباكستانية هي هيئة تنظيمية وطنية مستقلة، مسؤولة عن ضمان الامتثال للمعايير المعمول بها في المرافق النووية والإشعاعية في جميع أنحاء البلد. وأصبح المعهد الوطني الباكستاني للسلامة والأمن مركزا متعاوننا مع الوكالة في مجال التعليم والتدريب والدعم التقني في مجال الأمن النووي، مما يسלט الضوء على خبرتنا في ذلك المجال الحيوي، وقد تطور مركز التميز الباكستاني للأمن النووي ليصبح مركزا إقليميا ودوليا للتدريب العالي الجودة في مجال الأمن النووي. وتدعم باكستان أيضا برنامج زمالة ماري سكلودوفسكا - كوري التابع للوكالة، الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في العلوم والتكنولوجيا النووية. ويتابع العديد من زملائها حاليا برامج للحصول

والتكنولوجيا النووية. وهذا انعكاس حقيقي لشعار الوكالة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". وما فتئت باكستان تستفيد استفادة كبيرة من دعم الوكالة، واستخدمت بفعالية العلوم والتكنولوجيا النووية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والزراعة وتوليد الطاقة والصناعة وحماية البيئة. وقد عززت زيارة السيد غروسي إلى باكستان في وقت سابق من هذا العام التعاون المستمر بين باكستان والوكالة، الذي كان متوصلا ويعود بالنفع على الطرفين. ولا يزال تطبيق التكنولوجيا النووية في قطاع الرعاية الصحية يمثل أولوية عليا بالنسبة لباكستان. ويقدم ما مجموعه 19 مستشفى للسرطان تديرها لجنة الطاقة الذرية الباكستانية رعاية حيوية لأكثر من 80 في المائة من مرضى السرطان لدينا. وخلال زيارة المدير العام غروسي، افتتح أول مرفق للسكين الإلكتروني في معهد الطب النووي والأورام والعلاج الإشعاعي في إسلام آباد. وإننا نفخر باختيار المعهد كمركز أساسي في إطار مبادرة الوكالة "أشعة الأمل" لرعاية مرضى السرطان للجميع.

وما فتئت باكستان شريكا رائدا في برنامج الوكالة للتعاون التقني، وقمنا بمواءمة برنامجنا للتعاون التقني مع إستراتيجية الوكالة المتوسطة الأجل للفترة 2024-2029 لتحقيق نتائج جوهرية. وإننا على استعداد لتبادل خبراتنا في تصميم وتنفيذ مشاريع تعاون تقني شاملة مع زملائنا الأعضاء في بلدان الجنوب. والترتيب العملي الموقع بين باكستان وإدارة التعاون التقني التابعة للوكالة دليل على ذلك الالتزام.

ولقد أدت الآثار المدمرة لتغير المناخ إلى تفاقم مواطن ضعف العديد من البلدان والشعوب في أنحاء العالم. وأظهرت الفيضانات الكارثية المستمرة في باكستان العام الماضي حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات عالمية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. فقد غمرت المياه ثلث باكستان، وأثرت على 33 مليون شخص متسببة في خسائر وأضرار تعادل عشر الناتج المحلي الإجمالي لباكستان. وتتطلب هذه التحديات العالمية حولا عالمية وتعاون وثيقا وغير مقيد بين الدول الأعضاء.

وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن للطاقة النووية دورا حيويا في تمكيننا من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والانتقال إلى مستقبل

في صميم جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار النووي. فهي تُقدّم للمجتمع الدولي ضمانات بأن التكنولوجيات النووية تستخدم للأغراض السلمية حصراً. وخبرة الوكالة وبعثاتها لاستعراض الأقران وبعثاتها الاستشارية والمساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات تسهم في الحفاظ على هيكل الأمان النووي للدول الأعضاء وتعزيزه. وكان لأكثر من 40 بعثة دولية لاستعراض الأقران استضافتها أرمينيا دور فعال في دعم تحقيقنا لخططنا الوطنية للتشغيل الآمن والطويل الأجل لمحطتنا للطاقة النووية تمثيلاً مع المعايير الدولية.

وتُقدّر أرمينيا كثيراً الدور المركزي للوكالة في تعزيز إطار الأمان النووي على الصعيد العالمي وتقديم المساعدة المستمرة للدول في إنشاء وصون نظم فعالة ومستدامة للأمن النووي. وتُشدّد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها وتنفيذها الفعال. وكفالة أمن المرافق النووية وغيرها من الأعيان المرتبطة بها المخصصة للأغراض السلمية في جميع الظروف أمر حيوي، وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الركائز السبع التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين والمبادئ الخمسة التي استحدثتها المدير العام للوكالة.

وقد أظهرت الوكالة عزمًا وقدرة كبيرين على الاستفادة من تجربتها وخبرتها من أجل الإسهام في الجهود الدولية للتعامل مع التحديات العالمية الرئيسية من خلال مبادرات مؤثرة حسنة التوقيت مثل أشعة الأمل، والعمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، والتكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وتسخير الذرة من أجل الغذاء. ونؤيد مبادرة تسخير الذرة من أجل عالم خال من الانبعاثات، ونرحب بنجاح انعقاد المؤتمر الدولي الثاني بشأن تغير المناخ ودور الطاقة النووية في عام 2023.

وكما حدث في السنوات السابقة، يسر أرمينيا أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/78/L.7، الذي قدمه وفد الأرجنتين بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤكد من جديد الدور الذي لا غنى عنه للوكالة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، فضلاً عن السلامة والأمن والضمانات النووية.

على درجات علمية في المعهد الباكستاني للهندسة والعلوم التطبيقية، وهو أيضاً مركز متعاون مع الوكالة.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، نقترح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للتوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار يعالج على نحو أفضل الحقائق الراهنة والناشئة ويوفر الأمن المتساوي لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. وينبغي لهذا التوافق أن يزيل التمييز والمعايير المزدوجة المتأصلة في ترتيبات عدم الانتشار القائمة وأن ينشئ إطاراً لتعزيز الطاقة النووية السلمية في ظل ضمانات دولية مناسبة، تمثيلاً مع الالتزامات الدولية للدول وعلى أساس غير تمييزي.

وباكستان ملتزمة بزيادة تعزيز تعاونها المفيد للطرفين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسنواصل دعم دور الوكالة في تعزيز التكنولوجيا النووية السلمية وفقاً لولايتها، على النحو المبين في نظامها الأساسي.

السيد غالستيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): شكر المدير العام رافائيل ماريانو غروسي على إعداده وعرضه للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304)، ونغتنم هذه الفرصة لتهنئته على إعادة تعيينه.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لعضوية أرمينيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال تلك الفترة، استفادت أرمينيا من خبرة الوكالة القيمة ومساعدتها التقنية وتعاونها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ودعمت ويسّرت أنشطة الوكالة في تعزيز نظام ضمانات فعال، ومعايير عالية للسلامة والأمن النوويين، والحصول على التكنولوجيا والتطبيقات النووية.

وأرمينيا، كعضو منتخب حديثاً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تود أن تؤكد للجميع دعمها الكامل لعمل الوكالة في جميع مجالات ولايتها. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتنفيذ أنشطتها المبرمجة بطريقة متوازنة، مع التركيز على تطوير ونقل التكنولوجيات النووية للتطبيقات السلمية، وتعزيز السلامة والأمن النوويين، وتعزيز جهود التحقق النووي وعدم الانتشار في جميع أنحاء العالم. وتكمن ركيزة الضمانات والتحقق التي تقوم بها الوكالة



ثانياً، تعزيز التعاون الدولي. وإندونيسيا تشارك بنشاط في البرامج الرئيسية للوكالة، بما في ذلك مبادرات العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، والتكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وأشعة الأمل، والتي نقوم من خلالها بتصنيع التكنولوجيا النووية. ويسر إندونيسيا أن تكون واحدة من أربعة بلدان رائدة في آسيا لتكون جزءاً من مبادرة تسخير التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث بالدائن، حيث تقوم بتطوير تكنولوجيا الإشعاع لاستخدامها في إعادة تدوير البلاستيك. وتؤكد هذه البرامج على الحاجة إلى تدابير صارمة للسلامة وإبداء الالتزام بالابتكار ورفاه سكاننا. واجتماعات أصحاب المصلحة الوطنيين في إندونيسيا وماليزيا بينت التزامنا بإجراء حوار مفتوح وشفاف وشامل بشأن السلامة والأمن النوويين في التطبيقات النووية. ورحبت إندونيسيا أيضاً بتوقيع وزارة الصحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس على خطاب للنوايا بشأن مبادرة أشعة الأمل، مما يعكس التزامنا المشترك بتعزيز الأثر الإيجابي للتكنولوجيا النووية على الصحة والرفاه على الصعيد العالمي. ومن خلال هذا التعاون، يمكننا استخدام التكنولوجيا النووية لحماية البيئة والصحة العامة.

وأخيراً، إن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لها أهمية قصوى في عالم اليوم. ومن مسؤوليتنا المشتركة ضمان إجراء هذه التطبيقات بأمان وشفافية. وفي هذا الصدد، من المهم أن نواصل دعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من الطابع السلمي للبرامج النووية وكفالة الضمانات لمنع الانتشار. ويجب أن نعرز دور الوكالة في تنفيذ اتفاقات الضمانات، بما في ذلك مسألة الدفع البحري النووي. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعمل في امتثال تام لولايتها القانونية المتعلقة بالضمانات لإيجاد إجابات قانونية وإجرائية وتقنية عند معالجة هذه المسألة وللحفاظ على معاييرها العالية لآليات التحقق من الضمانات ورصدها، وهي تدابير ينبغي تنفيذها بطريقة شفافة وشاملة وخاضعة للمساءلة.

وختاماً، فلنعمل معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة بغية تعزيز فوائد التكنولوجيا النووية وتأمين مستقبل سلمي ومزدهر للبشرية جمعاء.

السيدة دانوتيترو (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرض التقرير السنوي للوكالة (انظر A/78/304). وأهنته أيضاً على إعادة تعيينه لفترة ولاية ثانية، مما يدل على الثقة التي تكنها الدول لدور الوكالة في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى ضمان السلامة والأمن النوويين، لا سيما في سياق أمني عالمي متقلب بشكل متزايد يُطلق فيه التهديد والخطاب النووي ببساطة شديدة. إن التصريحات غير المسؤولة التي تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة غير مقبولة تماماً. وهذه اللغة الاستفزازية تؤدي إلى تفاقم النزاع وتثير الشكوك بشأن الالتزام بنزع السلاح النووي. ولهذا السبب تحديداً، يجب على جميع البلدان، بما فيها إسرائيل، أن تتخلى عن حيازتها للأسلحة النووية، وأن تُخضع فوراً جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 487 (1981)، وأن تضطلع بأنشطتها المتصلة بالمجال النووي وفقاً لنظام عدم الانتشار. إن الحرب النووية لن تجلب سوى الدمار للبشرية. ولن يكون هناك أي فائزين. ولذلك، فإن القضاء التام على الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

وكعضو في مجلس المحافظين للفترة 2023-2024، فإن إندونيسيا ملتزمة بدعم الوكالة في إنجاز ولايتها. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على نقطتين. الأولى تتعلق بزيادة فوائد الطاقة النووية كمحفز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب تعزيز دور الطاقة النووية في تحقيق التنمية المستدامة. وقد أبرز التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية النطاق الواسع لتطبيقات التكنولوجيا النووية من أجل رفاه شعوبنا. ويوجه نحو 60 في المائة من التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى قطاعات لدعم الأمن الغذائي، من خلال مكافحة الآمنة والفعالة للآفات وتحسين المحاصيل، والرعاية الصحية، من خلال أدوات تشخيص السرطان وعلاجه. ويجب أن نكفل التمويل الكافي والمضمون الذي يمكن التنبؤ به إن أردنا تعزيز هذا التعاون التقني. وكعضو في مجلس محافظي الوكالة، ستعطي إندونيسيا الأولوية لزيادة فرص الحصول على هذه الفوائد، ولا سيما في البلدان النامية.



العدائية، ساعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ قرارات جائرة من خلال إثارة الشكوك حول مرافقنا النووية المصممة للأغراض السلمية. وقد أجبر ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ قرار الانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي غياب الحياذ والموضوعية المطلوبين من منظمة دولية، يُساء استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب الولايات المتحدة والغرب كأداة سياسية، وتقييماً لتلك الحالة لم يتغير اليوم، بعد أكثر من 30 عاماً. وبنبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تركز نفسها لمعالجة المسائل الوشيكة التي تثير قلقاً دولياً، مثل الانتشار النووي بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بدلاً من إضاعة الوقت والموارد على ضمان أن تتخذ الأمم المتحدة قراراتها العقيمة المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عاماً بعد عام. وما دامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكرر ممارساتها المتحيزة التي تكيل بمكيالين انحيازاً إلى الولايات المتحدة في سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلن نتعامل معها.

وفي الختام، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليسترعي الانتباه إلى تحريض المدير العام للرأي العام ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال استمراره في نشر شائعات لا أساس لها من الصحة مثل الشائعات التي تقيد بإجراء تجربة نووية سابعة وشيكة على الساحة الدولية.

**السيد فلوريس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية):** نود أن نشكر السيد غروسي على العرض الذي قدمه هذا الصباح.

هندوراس بلد ملتزم بنزع السلاح وعدم الانتشار وتشارك في هذا المجال اعترافاً بأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الصعيد الدولي وعملها الجدير بالثناء في نشر ونقل التطبيقات والتكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي، مع ما يترتب على ذلك من أثر إيجابي كبير على التنمية المستدامة لكوئنا، كما هو موثق في تقرير اليوم (انظر A/78/304). وبلدي يُقدّر عمل الوكالة القيم وإسهامها الكبير في صون السلم والأمن والتوازن في الاستخدام السلمي للتطبيقات

**السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أسفه العميق لأن مشروع القرار A/78/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، الذي قُدّم إلى الجمعية اليوم، يتضمن إشارات غير لائقة إلى الأنشطة النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدفاع عن النفس. ويود وفدي أن يوضح موقفه بهذا الشأن.

في الدورة التاسعة لمجلس الشعب الأعلى الرابع عشر، حدّدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياستها بشأن بناء القوات النووية في دستورها، بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية الوطنية تعزيزاً كبيراً، بما في ذلك قواتها النووية، ومن ثم توطيد الأسس المؤسسية والقانونية لضمان أمنها الوطني والدفاع عن مصالحها الوطنية. وكدولة ذات سيادة، فإن حقنا المستقل الذي لا جدال فيه هو تعزيز دور الطاقة النووية في أمننا الوطني وتوطيد مركزها القانوني والمؤسسي في ضمان قدرتها على التنافس مع الولايات المتحدة وأتباعها، الذين وضعوا سياسة ونظاماً يستخدمون فيهما الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبعد أن عجزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إدراك تلك الحقيقة، فإنها تواصل تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة تتكهن فيها بالتدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قواتها النووية وتتأمر لإثبات وجود خطأ فيها. ويُشكّل ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدخل صريحاً في شؤونها الداخلية، وهو ما لن نقبله أبداً وندينه ونرفضه بشدة. ونود أن نوضح أننا لن نغير أو نتنازل عن وضعنا الحالي كدولة حائزة للأسلحة النووية، وسنواصل تعزيز قواتنا النووية ما دامت الأسلحة النووية الاستبدادية للولايات المتحدة قائمة وما دامت القوات الإمبريالية العدوانية موجودة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد انقضى أكثر من 30 عاماً منذ أن فقدت الوكالة سلطتها واختصاصها للتكلم عن مسائلتنا النووية. في أوائل تسعينيات القرن العشرين، في اتباعها الذليل لسياسة الولايات المتحدة

في النهوض بولايتها لضمان السلام وتعزيز استخدام التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية في ظروف السلامة والأمن، على النحو المبين في المادة الثانية من نظامها الأساسي.

رابعاً، في ضوء تقرير هذا العام، نحث الجميع على دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام. ويجب الحفاظ على التوازن في أنشطتها حتى نتمكن من إحراز تقدم فعال في تعزيز استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية. ونحث الجميع أيضاً على دعم التنفيذ الفعال لمبادرات الوكالة "أشعة الأمل"، و "تسخير التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي"، و "العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر"، و "تسخير الذرة من أجل الغذاء".

خامساً، فيما يتعلق بنزع السلاح، فإن هندوراس، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تُسَلِّم بأهمية التعاون في مجال الطاقة النووية. ونكرر التأكيد على أنه يتعين النظر إلى الركائز الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها متكاملة وغير قابلة للتجزئة. ونظراً لتكامل المعاهدات الذي لا يمكن إنكاره، فإن بلدي، كدولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، يحث البلدان التي لم توقع وتصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك بالإلحاح المطلوب لتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، تعرب هندوراس مرة أخرى عن امتنانها لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرحب بالتقدم المحرز نحو زيادة التمثيل والمساواة بين الجنسين في هيكلها التنظيمي.

**السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (تكلت بالإسبانية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن شكر السلفادور على عقد الجلسة العامة للجمعية اليوم بشأن عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/78/304). ويشترك بلدي في تقديم مشروع القرار A/78/L.7، الذي قدمته الأرجنتين بصفتها رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يعكس التزام حكومة السلفادور بالعمل الحاسم الذي تقوم به الوكالة في السياق العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

النووية. وعملها يؤثر بشكل مباشر على حياة الآلاف من الناس ويسهم في تحقيق تسعة أهداف على الأقل من الأهداف الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونحن مقتنعون تماماً بالفوائد التي تأتي مع استخدام هذه التكنولوجيا في السعي لتحقيق السلام والتنمية، لأنها بديل يساعد على معالجة الأزمات التي تواجهها البشرية في مجالات مثل الصحة والطاقة والزراعة والبيئة وتغير المناخ وغيرها.

وباسم هندوراس، أود أن أشكر الوكالة على دعمها المستمر لبلدنا من خلال برنامج التعاون التقني، الذي مكّننا من التخصص وتحسين قدرات مواردنا البشرية في مختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية. ويُنفَّذ بلدي حالياً 12 مشروعاً وطنياً في مجالات ذات أولوية مثل الصحة والتعليم والبيئة والأمن الغذائي والسلامة من الإشعاع والطاقة، ونحن أيضاً جزء من 12 مشروعاً إقليمياً. وكلها تُكَمِّل أهداف برنامجنا الوطني للتنمية وتوجد في الوقت نفسه أوجه تآزر مع مختلف الكيانات الأكاديمية والبحثية على أرض الواقع. ولهذا السبب، يسرنا أن نبث استكشافية تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ستزور بلدنا في نهاية هذا الشهر في إطار مبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، بغية معالجة إدارة النفايات الصلبة في منطقة البحر الكاريبي في هندوراس. وسيساعدنا ذلك الدعم على إيجاد حلول لتلك المشكلة تمكننا من تحسين نوعية حياة سكان ساحلنا البحري وتنوعه البيولوجي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يود وفدي اليوم أن يشدد على النقاط التالية.

أولاً، أحطنا علماً بتقرير الوكالة لعام 2022 وأنشطتها الرئيسية لعام 2023. ونأمل أن يمثل المجتمع الدولي لالتزاماته فيما يتعلق بالوكالة بغية ضمان السلام والرخاء في العالم.

ثانياً، ستواصل هندوراس تطبيق التكنولوجيا النووية من خلال برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي امتثال صارم للمعايير الدولية للوكالة.

ثالثاً، إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية شريك مهم لبلدنا، ونود أن نؤكد للمدير العام غروسي أنه يمكن للوكالة أن تعول على هندوراس

أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه في وقت سابق من هذا العام، والتي تُمكن البلدان من استخلاص بياناتها الكيميائية والبيولوجية وبيانات النظائر عن المياه. ونُفّر بالمساعدة التشريعية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأعضائها لزيادة الوعي وإسداء المشورة وتقديم التدريب بشأن وضع واستعراض التشريعات الوطنية، وهي مساعدة استفاد منها بلدي كثيرا.

وأخيرا، نود أن نبرز أهمية المشاركة الكاملة والفعالة والهامة للمرأة في الميادين النووية من خلال برامج المنح الدراسية والتدريب المتخصصة مثل برنامج زمالة ماري سكلودوفسكا - كوري وبرنامج ليز مايتنر اللذين يتيحان فرصاً لتمكين المرأة وتخصصها في الميادين النووية. وتُثري هذه المبادرات المجتمع النووي وتنوعه، وتعزّز بيئة شاملة للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية، ولهذا السبب ندعو إلى استمراريتها وتوسيعها. وإلى جانب إسبانيا وشيلي، تتشرف السفادور برئاسة مجموعة أصدقاء المرأة في المجال النووي في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، ما يعكس التزامنا بضمان المشاركة الكاملة للمرأة في هذه المسائل الهامة.

**السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):** بالنيابة عن وفد جمهورية بيلاروس، أود أن أشكر المدير العام رافائيل ماريانو غروسكي على عرضه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304). ونحن نؤيد تماما عمل المدير العام الرامي إلى جعل التكنولوجيا النووية مصدرا مأمونا ومستداما وموثوقا للطاقة يمكن أن يسهم في الانتقال التدريجي إلى الانبعاثات الصفرية ويصبح عنصرا رئيسيا في تطوير الطاقة الخضراء.

ونعتقد أن إحدى النتائج الرئيسية لعمل الوكالة كانت الاعتراف العالمي بالإسهامات المهمة للطاقة النووية والتكنولوجيات النووية غير المتعلقة بالطاقة في تحقيق التنمية المستدامة. وأصبحت المبادرات الرئيسية الرامية إلى تطبيق التكنولوجيات النووية وإتاحتها في المجالات التي يكون فيها الناس في أمس الحاجة إليها حاليا والأكثر استفادة منها بمثابة علامة تجارية معترف بها للوكالة - العمل المتكامل لمكافحة

ونعرب عن تقديرنا البالغ لتقرير الوكالة لعام 2022 ولقيادة المدير العام رافائيل ماريانو غروسكي، الذي نهئته على إعادة تعيينه. وفي الوقت الذي تواجه فيه الوكالة تحديات كبيرة لسلامة وأمن محطات الطاقة النووية في أنحاء العالم، تشيد السفادور بأنشطتها المختلفة، التي تتراوح من مكافحة السرطان والأمراض الحيوانية المصدر إلى تعزيز أمن الطاقة. ويدرك بلدي الدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة في تنفيذ نظام ضمانات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يسهم إسهاما كبيرا في التزاماتنا بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشات بشأن إمكانات الطاقة النووية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة والتخفيف من حدة تغير المناخ.

ووفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نؤكد مجددا أن الطاقة النووية ينبغي أن تستخدم للأغراض السلمية حصرا. ولهذا السبب، فإن السفادور لديها اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي وبروتوكول للكميات الصغيرة. وفي هذا السياق، وبهدف الامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، تتظر السفادور في إدراج الطاقة النووية في مصفوفة الطاقة لديها. ولهذا السبب أعربنا عن اهتمامنا بمشاريع الوكالة المتعلقة ببناء القدرات حول المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات الدقيقة، فضلا عن تطبيقات الطاقة النووية للتخفيف من حدة تغير المناخ.

وترحب السفادور بتعاونها الوثيق مع الوكالة من خلال صندوق التعاون التقني، ويسرنا أن نتمكن من تسليط الضوء على تعاوننا لعام 2022 في المجالات التالية. أولا، برنامج العمل لعلاج السرطان، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والوكالة، والذي يُقدّم من خلاله الدعم إلى الدول الأعضاء لتقييم قدراتها على مكافحة السرطان وتقديم مشورة الخبراء لوضع برامج وطنية لمكافحة السرطان. ثانيا، مشروع المساعدة التقنية بين بلدن المنطقة INT 2021، الذي يدعم الدول الأعضاء التي تتظر أو تخطط لإدخال برامج الطاقة النووية أو توسيعها، من أجل تطوير البنية التحتية الوطنية المستدامة اللازمة لبرامج آمنة ومأمونة وسلمية. ثالثا، الشبكة العالمية لمختبرات تحليل المياه، التي

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/78/L.7.

**السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا)** (تكلت بالإسبانية): تشكر كولومبيا السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة لعام 2022 (انظر A/78/304)، ويسرنا إعادة تعيينه لفترة ولاية ثانية. ويتقدم وفد بلدي بالشكر أيضا إلى الأرجنتين على عرض مشروع القرار A/78/L.7، الذي نؤيده ونشارك في تقديمه.

ونود أن نشدد على أهمية عمل الوكالة عبر ركائزها الثلاث. إن دورها في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونقل المعرفة والتكنولوجيات النووية التي يمكن استخدامها في المجالات المتصلة بالتنمية له أهمية بالغة. ولذلك من الأهمية بمكان تعزيز المساعدة والتعاون التقنيين اللذين توفرهما هذه الركيزة، وتوسيع نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتحسين إمكانية الحصول على منافعها، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة احتياجاتها وأولوياتها.

إن عمل الوكالة في مجال الأمن والأمان النوويين في وضع معايير وثقافة الأمان التي ينبغي أن تُوجّه الأنشطة والبرامج النووية هو أيضا عمل أساسي. وإذ نشدد على أهمية ضمان أمن وأمان المنشآت النووية والمسؤولية الدولية للدول عن صيانتها، فإننا نقر أيضا ونشدد على جهود الوكالة وعملها، تحت قيادة المدير العام، في الوفاء بولايتها في هذا الصدد في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وفي حالة غير مسبوقة. ونكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للركائز السبع للأمان النووي في زابوريجيا.

ونشدد أيضا على العمل الرئيسي للوكالة في التحقق من الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية من خلال تنفيذ ضماناتها، ونقر بأن الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة في هذا المجال. ونشدد على عملها المحايد والشفاف وندعو إلى تعزيز نظام التحقق والضمانات النووية وإضفاء الطابع العالمي عليه. إن الوكالة هي عنصر مهم في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبالتالي فهي تسهم في صون

الأمراض الحيوانية المصدر، و "أشعة الأمل"، والتكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي. وما فتئت بيلاروس تدعو إلى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المنظمة الدولية الرائدة التي تروج لنقل التكنولوجيا النووية حتى يتمكن أكبر عدد من البلدان في العالم من جني منافع استخدام الذرة في الأغراض السلمية.

تعزز الوكالة الأمان والأمن النوويين وتكفل النظام العالمي لضمانات عدم الانتشار النووي. ويسرنا أن نلاحظ النمو المطرد في الطلب على الشراكة مع برنامج التعاون التقني التابع للوكالة. وفي بيلاروس، مكنتنا مشاريع الوكالة للتعاون التقني من تحسين فعالية تدريبنا للموظفين بغية مواكبة التطورات الجديدة في قطاع الطاقة النووية، مما يساعد على ضمان الأمن النووي والإشعاعي ويسهم إسهاما كبيرا في تطوير الطب النووي والعمل الفريد المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة من حادث محطة تشيرنوبل للطاقة النووية في عام 1986. ونتطلع إلى مزيد من التعاون المثمر في إطار الدورة المقبلة للبرنامج للفترة 2024-2025.

تنفذ بيلاروس برنامجها للطاقة النووية بالتعاون الوثيق مع الوكالة وتتخذ التدابير اللازمة لضمان أعلى مستويات الأمن الممكنة في محطة توليد الكهرباء التابعة لها. وقد بدأ في الأسبوع الماضي تشغيل المفاعل الثاني لمحطتنا للطاقة النووية، ومن المتوقع وفقا للتقديرات الأولية أن يلبى حوالي 40 في المائة من احتياجات البلد المحلية من الكهرباء، وهو ما يؤدي إلى تخضير الاقتصاد الوطني بشكل كبير. ونحن نؤيد تماما نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونعلق أهمية كبيرة على زيادة تعزيزه وتحسينه. إن الموضوعية والاعتماد الصارم على الصكوك والنهج القانونية الدولية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء هما أمران أساسيان لضمان استدامة نظام عدم الانتشار، وذلك استنادا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى عقد مناقشة دولية شاملة في أقرب وقت ممكن بشأن التحديات الجديدة والنائشة التي تواجهها أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة وعلاقتها باعتراف بعض البلدان البدء في استخدام مواد نووية عالية التخصيب في أنشطة عسكرية غير محظورة.

المجال النووي يهدف إلى زيادة إبراز دور المرأة في العلوم والتكنولوجيا النووية وتعزيز عملها في هذا المجال.

**السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/78/304) على الجمعية العامة، وأهنته على إعادة تعيينه في هذا المنصب حتى كانون الأول/ديسمبر 2027. كما أود أن أشكر جمهورية الأرجنتين على تقديم مشروع قرار هذا العام (A/78/L.7) وأن أهنتها على انتخابها رئيساً لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إكوادور هي عضو في هذا المجلس للفترة من 2023 إلى 2025. وتشارك إكوادور مرة أخرى في تقديم مشروع القرار تقديراً لجهود الوكالة في سعيها المستمر لضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً.

ويؤيد بلدي نظام الضمانات والتحقق التابع للوكالة والأهداف والجهود الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك تخفيض الترسانات النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتُشدّد إكوادور على أهمية تحقيق التطبيق العالمي لضمانات الوكالة دون استثناء، بما في ذلك تحقيقها في كل منطقة، لا سيما في البلدان غير الأطراف في النظام.

وتتمسك إكوادور بموقفها الثابت المؤيد للتنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونؤيد حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأود تسليط الضوء على إسهام الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية في إطار الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وكما قلنا في مناسبات متعددة، نشدد على أهمية عمل الوكالة وجهودها لضمان الأمن والأمان النوويين في محطة زابوريجيا النووية في أوكرانيا بغية منع وقوع حادث نووي. وقد مكّنتها الركائز السبع المستمدة من معايير السلامة وإرشادات الأمان النووي الصادرة عن الوكالة من إجراء تقييم مستقل ومحيد لحالة الأمان النووي في أوكرانيا

السلم والأمن الدوليين. وستواصل كولومبيا العمل لضمان الامتثال الكامل لركائز المعاهدة والنظام الأساسي للوكالة، سواء في إطار الوكالة أو في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال دورتها الحالية.

ونود أن نخص بالذكر أهمية برنامج التعاون التقني للوكالة وأثره. وقد أكملت كولومبيا مرحلة تصميم مشاريع دورة البرنامج للفترة 2024-2025، والتي تركز على إنشاء مفاعل أبحاث جديد لإنتاج النظائر المشعة لاستخدامها في المجالات الطبية والعلمية، وهو ما سيعود بالنفع على نظامنا الصحي والزراعة. ويتوجّه من الوكالة، نحرز تقدماً في صياغة التشريعات النووية. ونحن نقدر دعم الوكالة في النهوض بتلك المشاريع. ونكرر أيضاً شكرنا على المساعدة التي قدمتها الوكالة خلال السنوات الصعبة من جائحة مرض كورونا. ونود أن نسلط الضوء على مبادرات التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، والعمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، و "أشعة الأمل" لمكافحة السرطان، والتي أطلقت جميعاً تحت قيادة المدير العام. إن كولومبيا ملتزمة بحماية تنوعها البيولوجي الشاسع وحماية محيطاتها في مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها أزمة المناخ، ونرى مبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي فرصة للتخفيف من التلوث البحري والمساهمة في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

لقد أكملت كولومبيا فترة عضويتها في مجلس المحافظين هذا العام، وعملت خلالها على تعزيز برنامج التعاون التقني ونظام الضمانات. وشغلت منصب نائب رئيس المجلس ورأست الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بإعداد الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2029. ونكرر الإعراب عن تقديرنا لوفود الدول الأعضاء على عملها البناء. ونؤكد أيضاً التزامنا بالتنفيذ الكامل لولاية الوكالة.

وأخيراً، نحن نقدر المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاع النووي وسنواصل دعمها. ونريد تسليط الضوء على برنامج زمالة ماري سكودوفسكا - كوري وبرنامج ليز ماينتر، فبفضلهما أصبح لدى كولومبيا الآن فرع نشط للمرأة في



مجال ترويج ونقل التكنولوجيا النووية لغرض تحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي المستدام في الدول النامية. وفي هذا السياق، يؤكد العراق على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني بالنسبة للعراق ولغيره من الدول النامية التي تحقق الفائدة من هذه البرامج في بناء القدرات وتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وغيرها، التي يمكن أن تسهم في تعزيز السلام والصحة والازدهار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

يسعى العراق إلى التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في قطاعات الصحة، وتحلية المياه، والزراعة، والطاقة، ويعول على دعم الوكالة الفني من خلال المشاريع الإقليمية. ويشيد بمبادرة المدير العام للوكالة "أشعة الأمل" الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء، لا سيما النامية، في تعزيز قدراتها في الطب الإشعاعي وسد النقص في المعدات والخبرات في هذا المجال، فضلاً عن المبادرة الخاصة لبرنامج العمل المتكامل للأمراض الحيوانية المصدر، التي تهدف إلى تشخيص وتعزيز التأهب العالمي للسيطرة على الأمراض الحيوانية المنشأ. ونرحب بالعمل الجاري لتجهيز المختبرات الوطنية للدول الأعضاء وتسمية منسقين وطنيين ضمن البرنامج والمشاركة بالأجهزة والمعدات التشخيصية اللازمة لذلك. ويتطلع العراق إلى تطوير عمله مع الوكالة في هذا الإطار.

تعمل السلطات الوطنية، بالتعاون مع دائرة التعاون التقني في الوكالة، لبناء القدرات الوطنية لمواجهة الأمراض الانتقالية والأمراض المزمنة، وخاصة مرض السرطان.

وفي هذا الصدد، يشيد العراق بدور الوكالة في اعتماد مشروع "استعراضات الأثر"، وإجراء المسح الكامل لمكافحة مرض السرطان في العراق، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان، وإصدار تقرير بعثة "استعراض الأثر" أواخر عام 2022، الذي من شأنه مساعدة العراق في إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة السرطان، فضلاً عن أن حكومة العراق تسعى في

في سياق العدوان على أوكرانيا. ولذلك ينبغي أن تتلقى الوكالة الدعم الكامل لجهودها في التنفيذ.

وتشدد إكوادور أيضاً على الدور الأساسي الذي يؤديه برنامج الوكالة للتعاون التقني وتقدير الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة لإنشاء برنامج أكثر كفاءة يستجيب لأولويات واحتياجات دولها الأعضاء. وبالنسبة لإكوادور، يكتسي التعاون مع الوكالة أهمية خاصة نظراً لإسهامه في مساعدة الجهود الوطنية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأود في هذا الصدد الإشادة بالمساعدة التقنية المقدمة في عام 2022 إلى 31 دولة عضواً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، منها بلدي إكوادور، في مجالات الصحة البشرية والسلامة من الإشعاع والأغذية والزراعة، والمياه والبيئة. وأشيد بتطوير التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي وأشكر الوكالة على دعمها في تعزيز الموارد البشرية في مجالي الهيدرولوجيا والبيئة البحرية من أجل إنشاء مختبر للدائن الدقيقة في جزر غالاباغوس وعلى توفير النفقات الطارئة والمواد اللازمة للتحليل في المختبر.

وختاماً، أود التأكيد على دعم بلدي الكامل والقاطع لعمل الوكالة، لا سيما في سعيها لجعل الطاقة النووية أكثر أماناً وكفاءة ونفعاً للبشرية جمعاء من أي وقت مضى.

**السيد مرزوق (العراق):** يُنمّن وفد العراق ما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/78/304)، معرباً عن شكره للمدير العام، السيد رافائيل غروسي، والأمانة العامة على جهودهم المبذولة في إعداداته. كما يجدد وفد العراق التأكيد على تمسكه بمهام الوكالة وفق نظامها الأساسي، وعلى بذل جهد أكبر لتحقيق التوازن بين ركائز ولايتها في تعزيز الأمن والأمان النوويين، وفي مجال الضمانات والتحقق، والتعاون التقني.

تواصل حكومة بلادي تعاونها المثمر والبناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات بناء القدرات الوطنية في التطبيقات النووية السلمية كافة من خلال برامج ومشاريع التعاون التقني التي تقدمها الوكالة، إذ لا يزال برنامج التعاون التقني يسهم بالمزيد من التقدم في



إعداد دراسة اختيار الموقع وإعداد للتصاميم والمخططات اللازمة لإنشاء منشآت للطمر الدائم للنفايات المشعة. كما نأمل الاستمرار في المساعدة المطلوبة للعراق لغرض بناء تلك المنشآت لما لها من دور كبير في حماية البيئة والإنسان من الآثار السلبية للنفايات المشعة.

وعملت السلطات الوطنية، وبالتنسيق مباشر وتعاون متميز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مجال التعاون التقني من أجل إنهاء ملف تصفية المنشآت النووية في موقع التويثة، مفاعل 14 تموز، إذ جرت تصفية ما نسبته 80 في المائة، ولم يتبق أمامنا غير قلب المفاعل الذي يُشكل للعراق التحدي الأبرز. ونأمل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاستمرار في التعاون وتقديم الدعم للعراق من أجل تصفية قلب المفاعل.

يؤكد وفد بلادي دعمه الثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام لدعم الجهود المبذولة لتنفيذ نظام الضمانات، معرباً عن تقديره لأنشطة الوكالة للرصد والتحقق. ويجدد العراق تأكيد التزامه الكامل بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ويدعو مجدداً إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار والأساس للسعي من أجل نزع السلاح النووي، ولمواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ما زالت منطقة الشرق الأوسط تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب رفض الكيان الصهيوني لأي مسعى في هذا السبيل. لذلك يدعو العراق مجدداً جميع الأطراف المعنية إلى ضرورة مواصلة العمل لدعم الجهود بما يسهم في بلورة نتائج ملموسة تسهم بشكل حقيقي في إيجاد منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي الختام، يغتنم وفد العراق هذه المناسبة لتهنئة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تجديد الثقة بشخصه لولاية ثانية، ويؤكد له على دعمه وتعاونيه المستمر في مواصلة أداء مهامه خلال المدة القادمة.

المستقبل القريب، وبالتعاون مع الوكالة، إلى اعتماد مستشفى الأمل في بغداد ومركز وراث في كربلاء اللذين سيوفران العلاج الإشعاعي لمرض السرطان كمركزين إقليميين يعملان تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يدرك العراق أهمية ضمان استخدام الطاقة النووية بشكل آمن ومأمون، ولبلوغ مستوى عال من الأمان النووي على نطاق العالم والحفاظ عليه من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي في إطار ولاية الوكالة. ومن هذا المنطلق، فقد شرّعت حكومة العراق القانون رقم 5 لسنة 2023 بشأن انضمام العراق إلى اتفاقية الأمان النووي والقانون رقم 7 لسنة 2023 بشأن انضمام العراق للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وأود أن أعلمكم من هذا المنبر أن العراق سيودع خلال الأيام القليلة القادمة صكي الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين.

كما عملت السلطات التنفيذية والرقابية الوطنية في إطار إدارة النفايات المشعة على وضع برنامج عمل متكامل لإزالة التلوث الإشعاعي في العراق ووضع إستراتيجيات وطنية أقرتها حكومة العراق للتعامل مع النفايات المشعة، وكما يلي. أولاً الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات المشعة، وثانياً الإستراتيجية الوطنية لإدارة نفايات المواد المشعة طبيعية المنشأ. وتعزيزاً لمواصلة سير حكومة العراق للتخلص الآمن من النفايات المشعة الناتجة عن مختلف النشاطات، سواء المتعلقة منها بالمنشآت النووية أو الناتجة عن المراكز الطبية والمنشآت النفطية، فقد تحققت خطوات مهمة في مجال إزالة التلوث الإشعاعي في مختلف مناطق العراق. فقد أكملت الأفرقة العراقية عمليات إزالة التلوث الإشعاعي في عدد من المحافظات في جنوب العراق من خلال الخبرات العراقية التي شاركت في برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية. وفي هذا السياق، فإن العراق في حاجة ماسة إلى بناء منشآت للطمر النهائي للنفايات المشعة في عدد من مناطقه. وهنا نشيد بدور الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي لما قدماه من دعم ومساعدة في هذا المجال. فقد تم إبرام عقد سابق مع الاتحاد الأوروبي تم بموجبه

رابعا، لقد تعاونت الجمهورية العربية السورية بشكل إيجابي وبناء مع الوكالة وسمحت في حزيران/يونيه من عام 2008 لفريق الوكالة بزيارة الموقع المدمر في دير الزور وجمع عينات منه. كما توصلت إلى اتفاق على خطة عمل مع الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2011 تضمن حل جميع المسائل العالقة، إلا أن ضغوط بعض الدول الأعضاء أعاققت هذا المسعى.

ما تزال الولايات المتحدة والعديد من دول الاتحاد الأوروبي تخرق التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار من خلال توفير الحماية لإسرائيل وإبقاء برنامجها النووي خارج الرقابة الدولية، بل وتعزيز تعاونها مع إسرائيل لتطوير قدراتها النووية العسكرية، وبشكل خاص تزويدها بالخبرات والمواد والتكنولوجيا اللازمة لتصنيع وتطوير الأسلحة النووية. إن سلوك إسرائيل العدواني في المنطقة وبقائها بما تمتلكه من قدرات نووية خارج إطار معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة يمثل الخطر الحقيقي على نظام عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط. كما أن رفض إسرائيل لكافة المبادرات الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ورفضها إخضاع كافة منشأتها لضمانات الوكالة، يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الإقليمي والدولي. ويتعين على المجتمع الدولي عدم مواصلة السكوت أمام هذا التحدي لنظام عدم الانتشار، والتحرك بشكل عاجل لاتخاذ إجراءات عملية رادعة تؤدي إلى انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار.

ويكتسي التحرك لمواجهة السلوك النووي الإسرائيلي أهمية قصوى في ظل تصعيد الكيان الإسرائيلي الخطير لعدوانه ضد الشعب الفلسطيني والكشف عن وجهه الحقيقي المتطرف وتحديه السافر لجميع المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها عبر التهديد الذي أطلقه مؤخرا وزير في الكيان الإسرائيلي باستخدام السلاح النووي ضد قطاع غزة الذي يقطنه أكثر من مليوني شخص. تدين سورية بأشد العبارات هذه التصريحات التي تأتي لتؤكد ما دأبت إسرائيل على إخفائه حول حقيقة امتلاكها لهذا السلاح، خارج الرقابة الدولية بدعم من حلفائها الغربيين، الأمر الذي يُشكل تهديدا للأمن

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): لقد انضمت بلادي سورية في عام 1969 إلى معاهدة عدم الانتشار، كما وقّعت في عام 1992 على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعمت على الدوام حقوق جميع الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهي تولي أهمية كبيرة لقيام الوكالة بدورها وولايتها بموجب نظامها الأساسي.

إن الاعتداء الإسرائيلي الذي استهدف مبنى في محافظة دير الزور السورية في أيلول/سبتمبر من عام 2007 مثل خرقاً لسيادة سورية وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي. وبدلاً من أن تتم إدانة هذا العدوان بشكل لا لبس فيه، تم استخدامه كمنصة للترويج لادعاءات كاذبة ضد بلادي. إن البند الذي يناقشه مجلس محافظي الوكالة بشأن تطبيق اتفاق الضمانات في سورية يمثل أحد الأوجه السلبية لاستغلال بعض الدول للوكالة لخدمة أجنداتها السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى النقاط التالية.

إن النظام الأساسي للوكالة يفرض على الولايات المتحدة قيامها بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى، وليس بعد تدميره من قبل إسرائيل بثمانية أشهر. والشيء نفسه ينطبق على إسرائيل أيضاً التي تجاهلت تزويد الوكالة بما لديها من معلومات وقامت بعدوان عسكري غادر على سيادة الأراضي السورية.

ثانياً، إن إقرار إسرائيل رسمياً بالمسؤولية عن هذا العدوان يحتم عليها التعاون مع الوكالة للكشف عن حقيقة التلوث الذي أحدثته قذائف عدوانها. وما لم تتعاون إسرائيل، القوة المعتدية، مع الوكالة، فإن أي مناقشة لهذا الموضوع ستبقى دون جدوى.

ثالثاً، إن معظم ما تضمنه استنتاج الوكالة بشأن المبنى في دير الزور قد استند إلى تلك الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية تلك المعلومات، آخذين في الاعتبار تجربة العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق بذريعة ملف مفضل حول وجود أسلحة دمار شامل مزعومة.

الدرية والتكنولوجيا النووية إلى تلك الدول، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمر حيوي. وينبغي لنظم الضمانات أن تدعم النهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية دون التعدي على حقوق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو سيادتها. وليس مقبولا استغلال شواغل الانتشار النووي لتقييد تلك الحقوق. ومما يبعث على القلق أن هناك دولا تواصل حرمان البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا النووية، منتهكة بذلك التزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار، بل إن بعضها يقدم للنظام الإسرائيلي دعما سخيا لترساناته السرية من أسلحة الدمار الشامل. وتضر التدابير القسرية الانفرادية والمعايير المزدوجة بإمكانات الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون التقني.

وفيما يتعلق ببرنامج إيران السلمي، من المهم أن نلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واصلت الاضطلاع بأنشطة قوية ومستمرة للتحقق والرصد في منشآت إيران النووية، ونتوقع الاعتراف على النحو الواجب بتعاون جمهورية إيران الإسلامية المستمر والعميق وحسن النية مع الوكالة. وينبغي التأكيد أيضا على أن من حق إيران أن تمارس حقوقها على النحو المبين في اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بعودة المفتشين والمسائل الأخرى ذات الصلة. وإننا نحافظ على علاقة بناءة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها، بهدف حل أي مسائل معلقة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان التشديد على أنه فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي السلمي، ينبغي عدم تشويه الحقائق أو عرضها بشكل انتقائي. إن انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني في عام 2018 من خطة العمل الشاملة المشتركة مهم جدا، وهي حقيقة يبدو أن بعض الوفود تتجاهلها عمدا. وكما أشرنا باستمرار، يجب التمييز بوضوح بين الالتزامات القانونية للدول الأعضاء بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها والتزاماتها الطوعية. إن التحقق من الأنشطة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة ورصدها طوعيان ولا يرتبطان باتفاقية الضمانات الشاملة. ولذلك، فإن المحاولات المتكررة لربطها بمسألة مزعومة لا أساس لها من الصحة وغير مقبولة على الإطلاق.

والاستقرار في المنطقة ولحياة شعوبها. وتدعو سورية في هذا السياق، المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية، وإلى الاضطلاع بمسؤولياتها للكشف عن البرنامج النووي الإسرائيلي، وإخضاع هذا الكيان لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، ووضع كافة منشآته وبرامجه النووية تحت رقابة الوكالة.

إن قرار المؤتمر العام للوكالة في دورته الثالثة والخمسين والمعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" عبّر بوضوح عن قلق المجتمع الدولي من التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما وجّه رسالة واضحة تعرب عن القلق البالغ من القدرات النووية الإسرائيلية، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

ختاما، يؤكد وفد بلدي مجددا على أن سورية تعاونت مع الوكالة بكل شفافية، ومارست أقصى درجات المرونة، ولم تدخر جهدا لتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك الاتفاق على خطة عمل لحلها. وتشهد تقارير تنفيذ الضمانات ذات الصلة على أن سورية لم تتأخر عن الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الاتفاق وعن تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وبأنها لبّت كل طلبات التفتيش الدورية في مواعيدها، على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها خلال السنوات العشر الماضية. والتقارير السنوية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات شهدت على وفاء سورية التام بالتزاماتها. ويؤكد وفد بلدي في هذا السياق على استمرار تعاون سورية بما يخدم أهداف الوكالة ويضمن استمرار قيامها بمهامها باستقلالية ومهنية وحيادية، ويمنع استخدامها كأداة لخدمة الأجندات السياسية لبعض الدول.

**السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):**  
أُعربُ عن تقديري لعرض المدير العام للتقرير السنوي (انظر A/78/304) للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأود أن أشدّد على الحاجة إلى تقارير أكثر تناسبا ونزاهة.

إن الطاقة النووية ذات أهمية بالغة لتلبية الاحتياجات من الطاقة ذات التأثير المنخفض الكربون، لا سيما في البلدان النامية، وكذلك نقل

وتقديمه تحديثات عن أنشطتها عام 2023. ويسرنا أن نؤيد مشروع القرار A/78/L.7 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشيد بنغلاديش بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهودها الدؤوبة للوفاء بولايتها الحاسمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التحديات المتعددة. ونُقدّر كثيرا عمل الوكالة لكفالة تنفيذ الضمانات في أكبر برامج أوروبا للطاقة النووية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال أنشطة التحقق على أرض الواقع.

ونعترف بالإسهام البارز للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السلم والأمن والرخاء على الصعيد الدولي، لا سيما في وقت تلوح فيه بقوة الأسلحة النووية مرة أخرى في السياسة الدولية ويظهر نمط خطير. وإننا نؤيد الدور المركزي الذي تؤديه الوكالة في تنفيذ نظامها العالمي للتحقق. ونقرّ بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، بما في ذلك توليد الكهرباء والرعاية الصحية والبحوث والزراعة وفي التصدي لتحديات تغير المناخ. وفي هذا الصدد، تُسلم بنغلاديش بالدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة الوحيدة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية وفقاً لشعارها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

ودعما لجهودنا الإنمائية في بنغلاديش، ما فتئنا نبني أول محطة للطاقة النووية بهدف توليد كهرباء مأمونة وخضراء ومجدية اقتصاديا وفقا لأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعمها المستمر في تنفيذنا الناجح لبرنامجنا للطاقة النووية. ونأمل أن تكفل استعراضات الأقران والبعثات الاستشارية التي تقوم بها الوكالة التشغيل الناجح لمحطتنا للطاقة النووية. وقد استضفنا بالفعل خمس بعثات كجزء من خطة العمل المتكاملة ونتوقع المزيد في السنوات المقبلة.

وإننا نُقدّر مساهمة برنامج التعاون التقني التابع للوكالة دعماً للدول الأعضاء في مجالات الصحة والتغذية والأغذية والزراعة والبيئة لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشيد بإطلاق الوكالة

وثمة حقيقة مهمة أخرى هي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت بشكل كامل جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية وتحققت منها. ولجمهورية إيران الإسلامية سجل جدير بالثناء من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع عدد هائل من عمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات لبرنامجها النووي السلمي. وترتبط الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية علاقات عمل وثيقة في مجموعة متنوعة من المجالات. وكما تحققت الوكالة وأكدت في عدة مناسبات، لا يوجد دليل على تحويل وجهة المواد أو الأنشطة النووية المعلنة في إيران. ومع ذلك، ينبغي ألا تتم المجازفة أبداً بنزاهة الوكالة واستقلاليتها ومهنتها في سياق الالتزامات المتعلقة بالضمانات أو أن تؤثر عليها أطراف معينة حتى تتمكن جميع الدول من التمتع بحقوقها المكرسة في النظام الأساسي للوكالة.

إن النظام الصهيوني يرتكب جرائم وحشية في ذبحه للفلسطينيين العزل، إلى جانب الأدوار السلبية الأخرى التي يقوم بها في المنطقة. أخيرا وليس آخرا، لقد اغتال النظام الصهيوني علماءنا النوويين في عمليات سرية وخرّب المنشآت النووية السلمية في إيران. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين تلك الأعمال الإرهابية المروعة إدانة قاطعة. ولا بد من تحميل ذلك النظام المسؤولية، ويجب ألا يعامل أي من فئاته بحصانة من العقاب. وإلى جانب الإدانة الدولية للنظام الإسرائيلي لتهديده باستخدام الأسلحة النووية - سواء ضد إيران أو مؤخرا ضد غزة في الشهرين الماضيين تحديدا - فإننا ندينه إدانة قاطعة سواء لحيازته أسلحة الدمار الشامل أو تهديداته باستخدامها. لقد رفض النظام الإسرائيلي الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو الامتثال للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب على الوكالة أن تتعامل معه من خلال نهج غير متحيز ومتناسب. لقد حان الوقت الآن لنزع سلاح النظام الإسرائيلي وإحلال السلام والأمن في المنطقة.

السيد عبد الله (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التقدير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه التقرير السنوي للوكالة لعام 2022 (انظر A/78/304)

الوكالة للاستفادة من العلوم والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية، والإسهام في إيجاد عالم أفضل.

**السيد السعيد (الكويت):** يؤكد بلدي حرصها على المشاركة بشكل سنوي في مناقشات البند الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك انطلاقاً من مبدأ الانتفاع وبناء القدرات للاستفادة القصوى من التطبيقات النووية وتطوير هذا المجال بما يخدم مصالح الدول والشعوب بشكل سلمي بعيداً عن سباق التسلح، وبعيداً عن تطوير هذا المجال بشكل سلبي. كما أكد على مواصلة بلدي تعاونها الوثيق مع الوكالة المستمر منذ انضمام دولة الكويت لها في عام 1964، هذا، ومن خلال تعاون الجهات الكويتية الوطنية مع مختلف الإدارات التابعة لها للاستفادة من البرامج المقدمة منها، التي تهدف إلى تحفيز المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقاً من تحقيق مفهوم الذرة من أجل السلام والتنمية، فإن بلدي تجدد تعاونها مع جميع الأطراف ذات الصلة، خاصة في ظل ما يواجهه العالم اليوم من أزمات تؤثر على جميع جوانب الحياة، لا سيما في المجال الإنساني ومجالات الأمن الغذائي والاقتصاد والطاقة بمختلف أشكالها. كما أن الوضع العالمي اليوم يحتم على الوكالة متابعة منظومات الأمن والأمان النووي في الدول الأعضاء. تلك الوكالة التي أثبتت خلال سنوات عملها الماضية دورها الدؤوب في تحقيق الضمانات التي تهدف إلى استدامة الأمن النووي من خلال توفير البنية التحتية المناسبة وتهيئة كافة الظروف لخدمة العالم بشكل سلمي.

كما أود أيضاً الإشارة إلى أن بلدي قامت باستقبال بعثة خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في نهاية شهر أيار/مايو الماضي. حيث أشادت هذه البعثة بجهود دولة الكويت في هذا المجال وذلك بعد اطلاعها على تدابير وممارسات بلدي الأمنية في المرافق والأنشطة التي يتم فيها استخدام المواد المشعة، مستخلصين من هذا الزيارة التأكيد على أن دولة الكويت قد بذلت جهوداً مميزة للوقاية من الإشعاعات

لمباردتها العالمية لمكافحة السرطان، أشعة الأمل، المصممة لإنقاذ الأرواح وتخفيف العبء غير المتناسب للسرطان على كثير من البلدان. ونتطلع إلى توسيع نطاق المشروع. ويسرنا أن نرى إطلاق مبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وهي خطة عمل متكاملة تهدف إلى التصدي الجماعي لإعادة تدوير اللدائن والرصد البحري لللدائن الدقيقة من خلال التكنولوجيا النووية. ونود أن نرى توسيع نطاق تنفيذ ذلك المشروع بين البلدان النامية.

ويشجعنا كثيراً أيضاً تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التعاون الأفقي والمشارك بين الوكالات بشأن القضايا المشتركة. ولذلك، فإن التفاعل الأخير بين الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل الأمن الغذائي العالمي تحت شعار (تسخير الذرة من أجل الغذاء) هو تفاعل تعاضدي مهم. ونحث الوكالة على توسيع نطاق تعاونها فيما يتعلق بتقنية تعقيم الحشرات الرامية إلى احتواء بعوضة الزاعجة المسؤولة عن انتشار حمى الضنك في بنغلاديش وغيرها من البلدان المدارية. ويسرنا أيضاً أن نرى التقدم المحرز في العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر في تعزيز تأهب الدول الأعضاء وقدراتها على الكشف السريع عن فاشيات مسببات الأمراض الجينية والاستجابة لها في الوقت المناسب.

ويسعدنا أيضاً أن نرى الحضور الكبير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، مصر، الذي شدد على أهمية الطاقة النووية، ولا سيما من خلال إطلاق مبادرة تسخير الطاقة النووية من أجل عالم خال من الانبعاثات (Atoms4NetZero). ونأمل أن تواصل الوكالة مساهمتها الهادفة في مؤتمر الأطراف الـ 8 من خلال عرض مدى أهمية التكنولوجيا النووية في مكافحة أزمة المناخ ومعالجة عواقبها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بنغلاديش القوي بدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتطلع إلى زيادة تعزيز تعاوننا مع



للمجتمع الدولي بضرورة انضمام الكيان الإسرائيلي المحتل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك كطرف غير حائز على السلاح النووي، بالإضافة إلى ضرورة إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما بعد أن نوهت حكومة الاحتلال على لسان أحد وزرائها باستخدام السلاح النووي ضد المدنيين والأبرياء في غزة، وهذا ما لا يقبله دين ولا منطق ولا أي ضمير إنساني. بل نستغرب من عدم صدور بيان من هذه الوكالة التي نشهد لها بالعمل الدؤوب لإرساء الأمن النووي كسبيل للسلم والسلام. فعلى الرغم من الممارسات التي يمارسها الاحتلال ضد المدنيين في غزة، يبدو أنهم لم يكتفوا باستهداف أكثر من 10 000 مدني برئ، ثلاثهم من الأطفال والنساء. وهذا يدل على تبني حكومة المحتل سياسة التطهير العرقي الممنهج والعقاب الجماعي المخالف لكافة الأعراف والقوانين الدولية، الذي للأسف يحصل الآن تحت أنظار المجتمع الدولي بدون أي رادع. وهذا يدل على عدم احترامهم للمجتمع الدولي، بل وسيخلق أزمة في الثقة العالمية المبنية على احترام كافة المواثيق والقوانين والقواعد الدولية واحترام أطرافها المتعاقدة.

ختاماً، الأمن والسلم الدوليان لهما دور محوري ومركزي في النهضة والتطور والنمو والرخاء في ظل وجود اتفاقيات ومعاهدات تلتزم بها الدول تجاه بعضها البعض، وذلك تأكيداً للثقة بين بلدان العالم والرغبة الجادة في الالتزام، حيث لطالما كانت الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ضماناً لأمن العالم ومصدراً لازدهاره ومنطلقاً تنطلق منه مستويات التعاون بينها إلا أن ذلك مقرون باحترام الدول المتعاقدة للالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات. ولطالما نادى بلدي، دولة لكويت، بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي بمختلف المحافل الدولية، مؤكدة ذلك بإتيانها لواجباتها تجاه المجتمع الدولي. والتاريخ خير شاهد على ذلك.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** تشيد اليابان بإشادة كبيرة بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمديرها العام غروسي على قيادته القوية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار.

وضمنان الأمن النووي، بالإضافة إلى تحديد الأولويات التي سيتم من خلالها تحسين منظومة الأمن النووي في بلدنا، وهو الأمر الذي نوليه في دولة الكويت أهمية قصوى، لا سيما في ظل وجود تهديدات نووية في المنطقة. وتأكيداً كذلك على تعاون بلدي الوثيق مع الوكالة، أود الإشارة إلى أربعة مشاريع وطنية في مجال التعاون التقني - وهي أولاً، مشروع إنتاج المحاصيل المعدلة وراثياً؛ ثانياً، إدارة المياه الجوفية؛ ثالثاً، علاج الأمراض السرطانية بالتقنيات الحديثة، ورابعاً، رصد التلوث البحري بالبلاستيك الدقيق وبحث جدوى استخدام المفاعلات الصغيرة لإنتاج الكهرباء.

الأمن والسلم الدوليان كانا ولا يزالان هما المحركين الأساسيين للنهضة والتطور والنمو والرخاء. ولا يمكن تحقيقها في ظل وجود ما يزعزع الأمن والسلم الدوليين مثل تحدي القرارات الدولية وعدم الالتزام بالمعاهدات والمواثيق، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية. حيث لا ينكر بلدي حق الدول في إنتاج وتطوير الطاقة النووية لاستخدامها بشكل سلمي بعيداً عن استخدامها فيما يزعزع الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي كوريا الشمالية إلى ضرورة الامتثال للمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما تدعو كافة دول المنطقة إلى الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة في جميع المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن النووي وتطوير الأسلحة النووية، وذلك لما له من أثر إيجابي يساهم في دفع المنطقة نحو السلام والتنمية والازدهار، مؤكدين في هذا السياق على تمسك دول الكويت بضرورة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995. ونرحب في هذا الصدد، برئاسة دولة ليبيا للمؤتمر الرابع لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والمقرر عقده الأسبوع المقبل. ونستذكر أن بلدي قد ترأست المؤتمر الثاني لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهذا ينبثق من إيمان بلدي بضرورة عدم وجود هذا النوع من الأسلحة في المنطقة للحفاظ على أمنها واستقرارها. وننوه أيضاً



المتواصلة التي تبذلها الوكالة لكفالة الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال الوجود الدائم لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، تتمتع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بولاية فريدة تتمثل في وضع معايير دولية للأمان فيما يتعلق بالآثار على الصحة والبيئة في القطاع النووي. واستناداً إلى الأدلة العلمية وبطريقة شفافة جداً، ستواصل اليابان تقديم تفسيرات للمجتمع الدولي بشأن تصريف المياه المعالجة من خلال النظام المتقدم لمعالجة السوائل في البحر.

**السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر المدير العام رافائيل غروسي على عرضه التقرير السنوي (انظر A/78/304) للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتهنئته على إعادة تعيينه مديراً عاماً، مما يدل بوضوح على الثقة التي أولتها الدول الأعضاء له.

لا تزال التوترات الجيوسياسية وتهديدات الأمن الإلكتروني وعودة ظهور التهديدات القائمة على الأسلحة في هيكل الأمن الدولي تتفاقم بمعدل ينذر بالخطر. وفي الوقت نفسه، لا تزال البلدان في جميع أنحاء العالم تعاني من الفجوات التكنولوجية والإنمائية، والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وفي ظل هذا الوضع، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تقي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بولايتها بشأن تطوير ونقل التكنولوجيات النووية للتطبيقات السلمية، وتعزيز الأمان والأمن النوويين، وتعزيز جهود التحقق النووي وعدم الانتشار في أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، ترحب ميانمار بإطلاق مبادرة أشعة الأمل العالمية لمكافحة السرطان، ومبادرة تسخير الطاقة النووية من أجل عالم خال من الانبعاثات (Atoms4NetZero)، ومبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، فضلاً عن مذكرة التفاهم الموقعة في العام الماضي بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي الوقت نفسه، نشيد بالمدير العام والوكالة على جهودهما الدؤوبة لمنع وقوع حادث نووي لم يسبق له مثيل في واحدة من أكبر محطات الطاقة النووية في أوروبا من خلال رصدتهما للركائز السبع للأمان النووية. وتؤكد

تزداد أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية كاستجابة للقضايا العالمية مثل تغير المناخ، وفي سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤيد اليابان أنشطة الوكالة فيما يتعلق بتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتسهم فيها، بما في ذلك مبادرات المدير العام المهمة في مجالات الأمراض الحيوانية المصدر، والتلوث البلاستيكي البحري، ورعاية مرضى السرطان.

إن دور الوكالة بالغ الأهمية في معالجة المشاكل الرئيسية التي يواجهها النظام الدولي لعدم الانتشار. فضمانات الوكالة هي الأداة الأساسية للنظام، وتؤيد اليابان بقوة جهود الوكالة لجعل تلك الضمانات أكثر كفاءة وفعالية. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق إلى بعض أكثر المسائل إلحاحاً التي يواجهها النظام الدولي لعدم الانتشار اليوم. تُشكل برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية تحدياً خطيراً للنظام الدولي لعدم الانتشار، وهي غير مقبولة على الإطلاق. وتحت اليابان كوريا الشمالية بقوة على اتخاذ خطوات ملموسة نحو التفكيك الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه لجميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية أياً كان مداها والبرامج ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على مدى أهمية أن تتخذ جميع الدول قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذاً كاملاً. وأؤكد أيضاً على أن إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية يتطلب عملية تحقق صارمة. وتشيد اليابان بإشادة كبيرة بالوكالة على عملها المتواصل لتعزيز قدرتها واستعدادها للتحقق من البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

وفيما يتعلق بإيران، تشعر اليابان بقلق بالغ من توسيع أنشطتها النووية، وقد حثت إيران على اتخاذ تدابير بناءة في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل وغير المشروط بموجب البيان المشترك الصادر عن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشعر اليابان بقلق بالغ بشأن حالة المنشآت النووية في أوكرانيا. ولا يمكن القبول بالأنشطة العسكرية الروسية داخل وحول محطات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت في أوكرانيا. وتشيد اليابان بالجهود

العام، وينتهك أحكام قرار مجلس الأمن (2022) 2669 منذ ما يقرب من عام. ثالثاً، هناك افتقار إلى مساءلة الجيش. وبتشجيع من ذلك الإفلات من العقاب، واصلت الطغمة العسكرية شن الهجوم على شعب ميانمار من خلال الهجمات الجوية العشوائية وغير المتناسبة وقصف المناطق المدنية بالأسلحة الثقيلة، فضلاً عن ارتكاب المزيد من الفظائع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب. وأخيراً وليس آخراً، لا توجد رقابة ديمقراطية على تصرفات المجلس العسكري.

وما يعنيه هذا هو أنه يتعين ألا تتعاون أي دولة عضو مع الطغمة العسكرية بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك بشأن برنامج للطاقة النووية. وينبغي ألا تتلقى ميانمار هذا التعاون إلا عندما تنتهي الدكتاتورية العسكرية، وتُسترد الديمقراطية، وتعود السلطة إلى الشعب من خلال حكومة مدنية منتخبة انتخاباً ديمقراطياً. ولذلك، أود أن أذكر الجمعية العامة بأنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يظلا يقظين فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها المجلس العسكري الحاكم مؤخراً فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية. ويجب الحفاظ على الشفافية والمساءلة في كل خطوة لضمان استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حصراً.

وفي الختام، نشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها الأساسي في توفير إطار عالمي للأمن والأمن النوويين. وميانمار منفتحة على تعزيز تعاونها الطويل الأمد مع الوكالة لصالح جميع الناس في ميانمار. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يخذل شعب ميانمار ويتركه خلف الركب. وينبغي لنا جميعاً أن نعمل معاً لإنهاء الدكتاتورية العسكرية وإقامة اتحاد ديمقراطي فيدرالي في ميانمار.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر هذا اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

وأود أن أشكر المترجمين الشفويين على بقائهم بعد الساعة 13/00 بغية تيسير عمل الجمعية.

رفعت الجلسة الساعة 13/15.

الحالة المحفوفة بالمخاطر أهمية الامتناع عن شن هجمات على البنية التحتية الحيوية في النزاعات والحاجة الملحة إلى التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان عندما تتعرض معايير الأمان والضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية للخطر.

وميانمار، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بها نصاً وروحاً، بما في ذلك أحكام المادة الرابعة. وميانمار، بوصفها عضواً مؤسساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقعت اتفاق الضمانات الشاملة، وبروتوكول الكميات الصغيرة، والبروتوكول الإضافي مع الوكالة لكفالة أمان جميع المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية وأمنها والتحقق منها. وعلى وجه الخصوص، كثفت الحكومة المدنية المنتخبة جهودها لتحسين شفافيتها في أنشطتها النووية والانضمام إلى أطر متعددة للضمانات النووية. وخلال فترة ولايتها، وقعت ميانمار على معاهدة حظر الأسلحة النووية وانضمت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. وقدمت ميانمار أيضاً تقريرها الوطني الثاني إلى الاجتماع الاستعراضي الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. وتجري صياغة قانون نووي جديد يهدف إلى تعزيز الأمان والأمن وعدم الانتشار النووي.

ومما يؤسف له أن هذه التطورات الإيجابية اختفت في عام 2021 مع وقوع الانقلاب العسكري غير القانوني. ويتزايد القلق بين الناس عموماً والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بسبب محاولة الجيش الحصول على التكنولوجيا النووية للتطبيقات العسكرية تحت ستار الأغراض السلمية، وهذا القلق له ما يبرره للأسباب التالية. أولاً، للجيش سجل حافل في استخدام المواد ذات الاستخدام المزدوج في عمليات القتل الوحشية لشعب ميانمار. ويستخدم المجلس العسكري الحاكم القصف الجوي والقصف المدفعي العشوائي في أنحاء البلد للتغلب على مقاومة الشعب. ثانياً، إنه يتجاهل تماماً مطالب الهيئات الإقليمية والدولية. ويتقاعس المجلس العسكري في تنفيذ توافيق النقاط الخمس لرابطة دول جنوب شرق آسيا منذ أكثر من عامين ونصف